الفصل الخامس

تفاقم النزاع الكسادي - القعيطي
والموقف البريطاني من ذلك :

المبحث الأول:

- أولاً : تفاقم النزاع الكسادي - القعيطي واستيلاء القعيطي على بروم.

ثانياً : الانحياز البريطاني إلى جانب الجمعدار القعيطي.

المبحث الثاني: التدخل العسكري البريطاني المباشر لإنهاء الإمارة الكسادية:

- أولاً : الضغوط البريطانية على الإمارة الكسادية.
- ثانياً : استخدام القوة العسكرية البريطانية لإنهاء الإمارة الكسادية.

المبحث الأول

أولاً: تفاقم النزاع الكسادي - القعيطي واستيلاء القعيطي على بروم

تفاقم النزاع الكسادي - القعيطي باتجاه المواجهة العسكرية، ولا سيما بعد ما صمم الجمعدار القعيطي على المضي قدماً في حسم النزاع مع الكسادي عسكرياً، وعندما شعر النقيب عمر بن صلاح الكسادي بالخطر بعث خطاباً إلى نائب المقيم السياسي بعدن الكولونيل «هنتر» (Hunter) يتساءل فيه عما إذا يوجد في نية السلطات البريطانية القيام باتخاذ أي إجراءات لحسم النزاع، كما أبلغه فيها بالاستعدادات القعيطية لشن الهجوم على الإمارة الكسادية[١].

ومن أجل قطع دابر العدوان القعيطي على الإمارة الكسادية في ظل هذه التطورات بعث النقيب عمر بن صلاح الكسادي إلى المسؤولين البريطانيين في عدن موافقته على المقترح الثالث للجنرال «لوك» والخاص بفرض الحماية البريطانية على الإمارة الكسادية، ويدل هذا بالطبع على ضعف النقيب الكسادي وإدراكه لخطورة الوضع وما تمثله التهديدات القعيطية المتوقعة قريباً على بلاده.

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٥.

وبينما كانت السلطات البريطانية تفكر في حل يرضي الطرفين المتنازعين حدثت تطورات جديدة على ساحة المعركة تمثلت في قيام القوات القعيطية بالاستيلاء على بروم في عام ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م عن طريق البحر متسببة في ازدياد تفاقم النزاع بين الجانبين.

كانت الحملة القعيطية التي استولت على بروم تتكون من (خمسمائة) جندي، و(ثلاث) سفن شراعية بقيادة المقدم عبدالخالق الماس وعمر عوض القعيطي، ولم يكن يوجد في بروم حينها من القوات الكسادية إلا عدد قليل من الجنود يتراوح ما بين ٢٠ - ٢٥ جندياً، وكانت معركة غير متكافئة تمكنت خلالها القوات القعيطية من السيطرة على بروم[١]، وقتل توفيق بن سرور شلكاوي[٢] قائد الحامية الكسادية هناك، وكان من عوامل تشجع الجمعدار القعيطي في الاستيلاء على بروم موقف السلطات البريطانية من استيلاء القعيطي على الديس الشرقية، وشرمة، والقرن، وعدم اعتراضها على ذلك بالرغم من الحظر البريطاني المفروض على العمليات البحرية.

كل هذه الأحداث دفعت النقيب الكسادي إلى طلب المساعدة من آل كثير، وأثارت في نفس الوقت مخاوف بريطانيا من قيام القعيطي بالاستيلاء على مدينة المكلا، ومنعاً لذلك أرسل المقيم السياسي في عدن «لوك» في ٦ ديسمبر من نفس العام بعثة برئاسة صالح جعفر للقيام

---

(١) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧٩. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٤، ١٠٥.

(٢) توفيق بن سرور شلكاوي هو أحد المماليك الأفارقة التابعين للإمارة الكسادية وكان قائداً للحامية الكسادية في بروم.

بتقصي الحقائق عن تلك الأحداث، وإبرام هدنة بين الطرفين، وتحذير الرعايا البريطانيين الذين يختارون البقاء في مدينة المكلا بتحمل مسؤولية ذلك، مع إبلاغ طرفي النـزاع بأن الحكومة البريطانية لن تسكت عن أي عمليات حربية[١].

قدم صالح جعفر المساعد المحلي للمقيم السياسي البريطاني بعدن في عام ١٢٩٨هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٨٠م تقريره إلى المقيم السياسي البريطاني بعدن الذي أرسل بدوره نتائج هذا التقرير إلى حكومة الهند البريطانية موصياً بقبول الكسادي في بسط الحماية البريطانية على الإمارة الكسادية، وبأن تكون مدتها من خمس إلى سبع سنوات لا تضم خلالها الإمارة الكسادية إلى الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار[٢]، كما نوه التقرير إلى النوايا القعيطية للاستيلاء على مدينة المكلا سواء كانت تحت السيطرة الكسادية أو الكثيرية[٣].

وجاء في رسالة أخرى بعث بها المقيم السياسي في عدن «لوك» إلى الإدارة السياسية لحكومة الهند في نفس اليوم أن النقيب الكسادي قد طلب المساعدة من آل كثير، الذين لبوا النداء وقاموا بإرسال (ألف وخمسمائة) جندي تقريباً إلى مدينة المكلا[٤].

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٤، ١٠٥. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٥، ١٦٦.

(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P602.

(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٠٦.

(4) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P534.

ويبدو للباحث أن الاستجابة الكثيرية لطلب الكسادي كانت من أجل الحصول على منفذ بحري في الساحل الحضرمي يمكنهم من الاتصال بالعالم الخارجي من ناحية، ولغرض الانتقام من الجمعدار القعيطي الذي طردهم من الشحر من ناحية ثانية.

وفي نفس العام وتحديداً في ١٥ ديسمبر تلقى المقيم السياسي البريطاني في عدن رسالة من النقيب عمر بن صلاح الكسادي يطلب فيها الرد السريع على طلبه الخاص ببسط الحماية البريطانية على بلاده وذلك خلال أسبوعين، وإلا فإنه سوف يجد نفسه مضطراً لتسليم إمارته إلى آل كثير أو العثمانيين أو لسلطان زنجبار أو لأي دولة أجنبية أخرى[١].

إن هذه التحذيرات تعكس في الواقع مخاوف النقيب الكسادي من هجوم محتمل على مدينة المكلا يقوم به الجمعدار القعيطي بعد نجاحه في الاستيلاء على بروم، أما تلويح الكسادي بتسليم إمارته لأي دولة أجنبية فإن هذا يأتي في إطار سياسة دأب الكسادي على التلويح بها سابقاً بقصد الضغط على السلطات البريطانية في عدن للوقوف إلى جانبه في نـزاعه مع الجمعدار القعيطي، إدراكاً منه بأن بريطانيا لن تسمح بتواجد أي نفوذ أجنبي آخر في حضرموت.

كان النقيب الكسادي يعتقد بأنه سيكسب السلطات البريطانية إلى جانبه في هذا الصراع، وكان متفائلاً أيضاً في الحصول على الحماية البريطانية، ولا سيما بعد الانتصار الذي حققته القوات الكثيرية على

(1) I hgrams Doreen and Leila op, cit, v. 9, p.553.

القوات القعيطية في موقعة (التخم)[١] في عام ١٢٩٨هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٨٠م[٢] وتقدمها نحو مدينة المكلا حتى وصلت إلى قرية الحرشيات، حيث طلب منها النقيب الكسادي التوقف فيها خوفاً من قيامها بالاستيلاء على مدينة المكلا.

وبعد ثلاثة أيام بعث النقيب الكسادي برسالة إلى المقيم السياسي في عدن يخبره بتفاصيل معركة (التخم) مثيراً بذلك قلق السلطات البريطانية من خطورة تطورات الأحداث في حضرموت مما اضطرها للتحرك السريع خشية من تفاقمها وخروجها عن نطاق السيطرة البريطانية، ولهذا الغرض بعث المقيم السياسي في عدن في عام ١٢٩٨هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٨٠م مرة ثانية بمندوبه صالح جعفر مزوداً بالتعليمات التي يجب عليه اتخاذها لوقف تطورات الأوضاع السياسية في حضرموت وهي:

---

(١) التخم: أحد الجبال المكونة للتضاريس الجنوبية التي يتألف منها الجول الشمالي الغربي، ويرتفع حوالي (١٧٠٠) قدم فوق مستوى سطح البحر، ويقع على بُعد خمسة أميال تقريباً شمال غرب منطقة (الريان)، وفيه عقبة تسمى بعقبة (التخم) تمر فيها القوافل التجارية بين الحرشيات وغيل باوزير، وقد سميت المعركة بهذه التسمية نسبة إلى ذلك المكان، وكان سببها هو اعتراض قوة قعيطية مكونة من (خمسمائة) مقاتل بقيادة المقدم عمر عوض القعيطي للقوة الكثيرية القادمة من حضرموت الداخل لمساعدة نقيب المكلا الكسادي إلا أن القوة الكثيرية تمكنت من إلحاق الهزيمة بالقوات القعيطية في تلك المعركة، وقتلت قائدها المقدم عمر بن عوض القعيطي. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٨٠.

(٢) الكندي: العدة المفيدة، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧٩، ٣٨٠. اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢٠٦.

١- إيقاف الحرب البحرية بين الطرفين الكسادي والقعيطي.
٢- منع الكسادي من اتخاذ أي قرار لتسليم إمارته إلى أي دولة أجنبية أخرى .
٣- منع القعيطي من تعزيز حامية بروم .
٤- إزالة أي سوء تفاهم قد ينشب بين الكثيري والكسادي .
٥- مصادرة أي قوارب تخترق الحظر البحري البريطاني في سواحل حضرموت .
٦- أن يداري النقيب الكسادي آل كثير إلى أن يصل رد الحكومة البريطانية على الطلب الكسادي بشأن بسط الحماية البريطانية على إمارته .
٧- أن يحاول النقيب الكسادي وآل كثير على طرد القعيطي من بروم .
٨- أن يسمح النقيب الكسادي للرعايا البريطانيين بمغادرة مدينة المكلا[١] .

كان هدف البريطانيين من ذلك هو مخادعة النقيب الكسادي ومنحه الثقة بأن قرار الحكومة البريطانية بشأن النـزاع سوف يكون لصالحه، ويستدل الباحث على ذلك من مضمون التعليمات البريطانية لصالح جعفر بتحريض النقيب الكسادي على استعادة بروم، ثم عودة سفينة صالح جعفر إلى عدن تقطر سفينتين شراعيتين قعيطيتين اخترقتا الحظر البريطاني المفروض على العمليات العسكرية في سواحل حضرموت، فضلاً عن قيام البريطانيين أيضاً بإرسال باخرة حربية إلى سواحل

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١١٠. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٩.

حضرموت بقيادة الكومندار «بايلس» (Byles)؛ لمراقبة الساحل الحضرمي ولمنع الاعتداءات البحرية، إلا أنها سمحت في نفس الوقت لقائدها بتقديم التسهيلات اللازمة للحامية القعيطية في بروم.[١]

وبناءً على إلحاح النقيب الكسادي بعث الجنرال «لوك» في عام ١٢٩٩هـ/ ٧ يناير ١٨٨١م برقية إلى حكومة بومباي يذكر فيها بأن النقيب الكسادي يستعجل الرد على عرضه الخاص بطلب الحماية البريطانية على إمارته، وأشار فيها أيضاً إلى تهديد النقيب بتسليم إمارته إلى العثمانيين أو آل كثير أو سلطان زنجبار، ولذلك سارعت حكومة الهند البريطانية بإصدار أوامرها في ١٠ يناير من نفس العام إلى المقيم السياسي البريطاني في عدن بتنفيذ قرارها رقم (٥٥٠٢)[٢] المحرر بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٨٧٩م[٣]، وقد جاءت هذه التعليمات من حكومة بومباي عقب تطورات الأوضاع السياسية والعسكرية على الساحة الحضرمية بعد انتصار الكسادي وآل كثير على القعيطي في موقعة (التخم)، كما أنها جاءت أيضاً رداً على العروض الكسادية المتلاحقة بوضع الإمارة الكسادية تحت الحماية البريطانية وتهديداته باللجوء إلى أي دولة أجنبية أخرى في هذا الشأن وهو ما لا يمكن أن تقبله بريطانيا[٤].

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٩.

(٢) راجع بنود القرار رقم (٥٥٠٢) بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٨٧٩م في الفصل الرابع، ص٢٣٢.

(3) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P602, 603.

(٤) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٦٩.

وتنفيذاً لأوامر الحكومة البريطانية في بومباي سارع المقيم السياسي في عدن الجنرال «لوك» إلى إرسال مساعده الكابتن «هنتر» إلى مدينتي المكلا والشحر؛ ليعرض عليهما قرار الحكومة البريطانية في بومباي ويخبرهما بأنه في حالة رفضهما للقرار فإن الحكومة البريطانية تحتفظ بحق التصرف والعمل بالطريقة التي تراها مناسبة وضرورية، وبعد عودة الكابتن «هنتر» إلى عدن في عام ١٢٩٩هـ/ ١١ يناير ١٨٨١م قدم تقريره إلى المقيم السياسي في عدن، وفيه يشير إلى قبول النقيب الكسادي للاتفاقية، بينما يرفضها عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر بالمبررات الآتية:

١- أن القرار لا يتضمن تسوية المطالب القعيطية الخاصة ببيوته وممتلكاته، التي استولى عليها النقيب الكسادي بعد قيامه بطرد القعيطي من مدينة المكلا.
٢- أن القرار لا يراعي التغيرات الجديدة التي حدثت على ساحة الصراع، والتي أصبحت فيها بروم جزءاً من الأملاك القعيطية .
٣- أن الجمعدار القعيطي يريد أن يتشاور مع أخيه الجمعدار عوض بن عمر الموجود في حيدر أباد بالهند بشأن هذه الاتفاقية[١] .

وقد اعترض الكابتن «هنتر» على المبررات التي ساقها القعيطي في رفضه للاتفاقية؛ لأن مطالبة القعيطي بممتلكاته في مدينة المكلا قد سقطت في عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م من قبل الحاكم البريطاني في عدن، وأما فيما يتعلق بتغيرات الأوضاع على ساحة الصراع فإن استيلاء القعيطي على بروم قد تم باستخدام القوة العسكرية عن طريق البحر،

(١) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢٠٨، ٢٠٩.

وكان ذلك تحدياً للسلطات البريطانية التي أمرت بوقف العمليات الحربية البحرية[١].

ويرى الباحث أن المبرر الثالث للقعيطي في رفضه الاتفاقية والخاص بأخذ مشورة أخيه عوض بن عمر الموجود في الهند، ما هي إلا حيلة لجأ إليها الجمعدار القعيطي ليتهرب من توقيع الاتفاقية بعد ما فند الكابتن «هنتر» المبررين القعيطيين السابقين، أما الحقيقة فهي أن الجمعدار القعيطي أراد بذلك أن يكسب مزيداً من الوقت في تجهيز قواته لمهاجمة مدينة المكلا ليضع السلطات البريطانية في الأمر الواقع كما فعل في الاستيلاء على بروم، وبذلك لن تجد السلطات البريطانية بداً من الاعتراف به حاكماً على كل الساحل الحضرمي.

وبالرغم من فشل الكابتن «هنتر» في إقناع الجمعدار القعيطي بالموافقة على توقيع اتفاقية لحل النزاع إلا أنه نجح في عقد هدنة جديدة بين الطرفين لمدة خمسة عشر يوماً فقط[٢] وإبقاء السفينة «سيجال» (Sigal) في منطقة بروم لمراقبة الموقف، وفيما بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من يناير من نفس العام أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها بوقف النزاع بين الجانبين في البر والبحر معاً[٣].

أبدت حكومة الهند البريطانية لحكومة بومباي في عام ١٢٩٩هـ/

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١١٢. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٠.

(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P603.

(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٠.

٢٥ يناير ١٨٨١م عن رغبتها في معرفة رأي الجنرال «لوك» عما إذا كان التهديد لمدينة الشحر بالسفن الحربية سيمنع عدوانها على نقيب المكلا الكسادي، فكان رده على ذلك هو أنه إذا أمرت الحكومة البريطانية حاكم الشحر بالامتناع عن العدوان البري والبحري على مدينة المكلا، فإن وجود قارب حربي بالقرب من مدينة المكلا سيفرض على القعيطي الإذعان لهذا الأمر(١)، ومن ذلك يبدو واضحاً موقف بريطانيا واهتمامها بمدينة المكلا ورغبتها في عدم وقوعها تحت سيطرة أي قوة أجنبية أخرى تهدد المصالح البريطانية في عدن ومسقط والخليج العربي، ولكنها كانت لا ترى في استيلاء القعيطي عليها خطورة على مصالحها، من ذلك يتضح للباحث أيضاً أن السلطات البريطانية كانت لا تريد إنهاء النزاع الكسادي - القعيطي بل تبقيه قائماً لإضعاف طرفي النزاع لكي تكون فيه حكماً في المستقبل بما يخدم أهدافها ومصالحها في المنطقة.

في عام ١٢٩٩هـ/ ٢٩ يناير ١٨٨١م أرسل المقيم السياسي البريطاني في عدن السفينة (داجمار) (Dagmar) إلى ساحل حضرموت لغرض تمديد الهدنة بين الجانبين المتنازعين لفترة خمسة عشر يوماً أخرى، ولكن السفينة عادت في الخامس من فبراير من نفس العام تحمل معها خبر موافقة الجمعدار القعيطي على تمديد الهدنة لمدة تسعة أيام فقط(٢)، ويبدو أن الوقت قد حان للحكومة البريطانية لكي تتخذ موقفاً واضحاً من النزاع (الكسادي - القعيطي)، حيث ظهر ذلك جلياً

(١) طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، المرجع السابق، ص٢١٣، ٢١٤.
(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧١.

في إلحاح حاكم الهند البريطاني على المقيم السياسي في عدن بأن يحصل على تأكيد من الجمعدار القعيطي بالإذعان لنصائح الحكومة البريطانية والقبول بنصيحتها قبل أن تغامر بسندها له، وكان جواب الجنرال «لوك» على ذلك هو أن الجمعدار القعيطي لا يمانع في عقد معاهدة أو اتحاد فرعي مع بريطانيا[١].

ثانياً: الانحياز البريطاني إلى جانب الجمعدار القعيطي:

أخذت السلطات البريطانية في تغيير موقفها المؤيد للكسادي منذ بداية النـزاع بعد الزيارة التي قام بها الجمعدار عبدالحبيب بن عامر القعيطي ابن عم الجمعدار عوض بن عمر القعيطي للمسؤولين البريطانيين في عدن عام ١٢٩٩هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٨١م، وكان الغرض من هذه الزيارة هو تنفيذ الخطة التي وضعها مع ابن عمه الجمعدار عوض بن عمر القعيطي في حيدر أباد والتي تتعلق بإقناع المقيم السياسي في عدن بالوقوف إلى جانب الجمعدار القعيطي في نـزاعه مع الكسادي، حيث تقدم عبدالحبيب بن عامر إلى المقيم السياسي في عدن بمقترحات لحل النـزاع مع آل كساد[٢] وتتضمن النقاط الآتية:

١- أن يقوم الجمعدار القعيطي بشراء مدينة المكلا من النقيب الكسادي مقابل (ثلاثمائة ألف) روبية هندية مضافاً إليها المبلغ السابق وقدره (مائتان وأربعون ألفاً) التي هي الديون القعيطية لدى الكسادي.

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٧١. اليزيدي: التطورات السياسية في حضرموت، المرجع السابق، ص٤١.

(٢) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢٠٩.

٢- أن يبيع الكسادي مدينة المكلا وبروم بمجموع هذا الثمن للجمعدار القعيطي.
٣- يتعهد عبدالحبيب بن عامر القعيطي بإقناع ابن عمه عبدالله بن عمر حاكم الشحر ونائب الجمعدار في حضرموت بالموافقة على هذا المقترح .
٤- في حالة فشل عبدالحبيب بن عامر في إقناع حاكم الشحر بمقترحاته السابقة فإنه سيقنعه بتنفيذ واحدة من الاتفاقيات الثلاث، التي اقترحها الجنرال «لوك» في عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م.
٥- توضع مدينتا الشحر والمكلا تحت الحماية البريطانية[١].

لاقت هذه المقترحات استحساناً وقبولاً من المقيم السياسي بعدن الجنرال «لوك»؛ لأنها ستحقق المصالح البريطانية في حضرموت، وانطلاقاً من ذلك وجه الجنرال «لوك» خطابين إلى طرفي النزاع في حضرموت وهما عبدالله بن عمر القعيطي والنقيب عمر بن صلاح الكسادي بشأن الأوضاع في حضرموت.

ففي خطابه إلى القعيطي ذكر له فيه بأنه التقى بعبدالحبيب بن عامر القعيطي، والذي طلب منه الموافقة على إرسال تموين في مراكب من مدينة الشحر إلى الحامية القعيطية في بروم وأنه يوافق على هذا الطلب، وأنه طلب من القائد «بايلس» (Byles) مراقبة تنفيذ الطلب، كما أنه طلب أيضاً من مساعده المحلي صالح جعفر زيارة مدينتي المكلا والشحر للاطلاع على الأوضاع عن كثب.

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١١٢، ١١٣.

أما فيما يتعلق بالخطاب الذي وجهه إلى النقيب الكسادي فقد ذكر له فيه بأنه طلب من عبدالله بن عمر القعيطي نقل جنوده من بروم إلى مدينة الشحر، وبأن القبطان «بايلس» سوف يشرف على تنفيذ ذلك، وأن صالح جعفر سوف يزور مدينتي المكلا والشحر للاطلاع على الأوضاع عن كثب[١].

من ذلك يتبين أن المقترحات التي قدمها عبدالحبيب بن عامر قد تم وضعها أثناء تواجده في حيدر أباد بالهند بالاتفاق مع ابن عمه الجمعدار عوض بن عمر القعيطي، وهي مقترحات تصب في مصلحة الجمعدار القعيطي وتعزز من سيطرته على الساحل الحضرمي فيما إذا ما تم الأخذ بها من قبل المقيم السياسي في عدن، وأن الغرض من عرض الحماية البريطانية على مدينتي المكلا والشحر ومتعلقاتها كان رداً على العروض المتكررة من النقيب الكسادي بوضع إمارته تحت الحماية البريطانية، وقد وجدت السلطات البريطانية في ذلك فرصة سانحة لفرض حمايتها على الساحل الحضرمي لما أبداه حكامها من تسابق في طلب هذه الحماية، وعلى الرغم من أن الجنرال «لوك» كان حريصاً في خطابه على تطمين طرفي النـزاع وعدم إبداء العداوة لأي منهما، إلا أن الخطابين كانا متناقضين في مضمونهما، ففي خطابه للجمعدار القعيطي سمح له بتعزيز الحامية في بروم بالمؤن، بينما في خطابه إلى النقيب عمر الكسادي أخبره بأنه قد طلب من القعيطي مغادرتها، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الجنرال «لوك» لم يأخذ

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٢، ١٧٣.

بعد موافقة الحكومة البريطانية على هذه المقترحات الجديدة، وأنه كان يتخوف من قيام النقيب الكسادي بتسليم إمارته إلى دولة أجنبية أخرى، ومهما كان الأمر فإنه من الواضح أن المقيم السياسي البريطاني في عدن قد أخذ في الانحياز بموقفه إلى جانب الجمعدار القعيطي.

استجاب المقيم السياسي البريطاني بعدن الجنرال «لوك» للإغراءات القعيطية، ففي عام ١٢٩٩هـ/ ٢٨ فبراير ١٨٨١م أرسل مساعده صالح جعفر بصحبة عبدالحبيب بن عامر القعيطي إلى حضرموت الساحل لغرض إقناع النقيب الكسادي والجمعدار عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر للتوقيع على ثلاث اتفاقيات تتضمن حلولاً جديدة صاغها الجنرال «لوك» بالاتفاق مع عبدالحبيب بن عامر وتحمل تاريخاً واحداً وهو ٢٨ ربيع الأول ١٢٩٩هـ/ الموافق ٢٧ فبراير ١٨٨١م وهذه الاتفاقيات هي:

- الاتفاقية الأولى وقد نصت على البنود الآتية:

أ) تظل اتفاقية المناصفة سارية المفعول، بأن يكون نصف المكلا وبروم ملكاً من أملاك الجمعدار القعيطي.

ب) تعين الحكومة البريطانية ضابطاً بريطانياً في مدينة المكلا للقيام بالإشراف على تنفيذ اتفاقية المناصفة وبراتب (ألف) روبية هندية يدفعها النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي بالمناصفة بينهما.

ج) عدم السماح للقعيطي بوضع قواته في مدينة المكلا وبروم.

د) يسمح كل طرف في النزاع للطرف الآخر باستخدام موانيه.

هـ) يوافق الطرفان على عدم تأجير أو رهن أو بيع أي جزء من

ممتلكاتهما، وعدم اتصالهما بأي دولة أخرى إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية على ذلك.

- الاتفاقية الثانية وقد نصت على البنود الآتية:

أ) يبيع النقيب الكسادي النصف الثاني من مدينة المكلا للجمعدار القعيطي بمبلغ (ثلاثمائة ألف) ريال تسدد على ثلاث دفعات، يتم تسليم الدفعة الأولى من المبلغ ومقدارها (مائة ألف) ريال فور التوقيع على الاتفاقية.

ب) يتم تسليم بقية المبلغ المالي خلال عامين عن طريق المقيم السياسي البريطاني بعدن.

ج) يختار النقيب الكسادي بعد استلامه للمبلغ كاملاً ما بين الإقامة في مدينة المكلا، أو السفر إلى الهند، أو أي مكان آخر يرتضيه.

د) يسمح الجمعدار القعيطي لآل كثير باستخدام ميناء المكلا للأغراض التجارية.

هـ) يتعهد الجمعدار القعيطي بعدم تأجير أو رهن أو بيع أي جزء من أراضيه، وعدم إقامة أي علاقات مع أي دولة أجنبية أخرى إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية على ذلك[1].

الاتفاقية الثالثة وقد نصت على البنود الآتية:

أ) إلغاء اتفاقية بيع مدينة المكلا بين النقيب الكسادي

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ١١٣، ١١٤. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٣، ١٧٤.

والجمعدار القعيطي على أن يسدد النقيب الكسادي الديون القعيطية ومقدارها (مائة وستون ألف) ريال.

ب) يتم تسليم بروم للجمعدار القعيطي مقابل أن يدفع (ثمانين ألف) ريال للنقيب الكسادي.

ج) حرية دخول السفن الكسادية ميناء الشحر، وحرية دخول السفن القعيطية ميناء المكلا.

د) يسدد النقيب الكسادي الديون القعيطية ومقدارها (مائة وستون ألف) ريال من الإيرادات السنوية لمدينة المكلا، وأن يعين النقيب عمر الكسادي لجنة من البانيان الهنود الموجودين في المكلا للإشراف على ضبط الإيرادات.

هـ) يتعهد الطرفان بعدم بيع أوتأجير أو رهن أي جزء من أراضيهما لأي دولة أجنبية أخرى، وعدم إقامة أي علاقات مع أي دولة أجنبية إلا بعد أخذ موافقة الحكومة البريطانية على ذلك[١].

ويرى الباحث أن الاتفاقيات الثلاث التي أعدها الجنرال «لوك» قد حوت جميعها بنوداً لصالح الجمعدار القعيطي، كما أنها تدل أيضاً على اشتراك عبدالحبيب بن عامر القعيطي في صياغتها، وحتى الاتفاقية الثالثة التي يمكن القول بأن النقيب الكسادي قد حصل على بعض الفوائد فيها كإلغاء اتفاقية المناصفة يلاحظ عليها أنها منحت الجمعدار القعيطي مكاسب هامة منها حصوله على قرية بروم التابعة للممتلكات الكسادية، وبذلك حصل الجمعدار القعيطي على ميناء آمن لسفنه

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع نفسه، ص ١١٤. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، ص ١٧٤.

يمكنها أن تلجأ إليه عند اشتداد الرياح الموسمية، فضلاً عن أنها قلصت أيضاً من مساحة أراضي الإمارة الكسادية التي باتت محصورة في مدينة المكلا وضواحيها، أما الشيء الأهم والخطير في هذه الاتفاقيات الثلاث فهو إجماعها على وضع الساحل الحضرمي كله تحت الحماية البريطانية بتثبيت ذلك في البند الأخير من كل هذه الاتفاقيات، وبذلك ضمنت السلطات البريطانية في هذه الاتفاقيات مصالحها في المنطقة، كما ضمنت أيضاً عدم تدخل أي دولة أجنبية أخرى في شؤون حضرموت مستقبلاً بعد التوقيع عليها.

وقع النقيب الكسادي على الثلاث الاتفاقيات بالرغم من عدم قبوله لها حيث أشار إلى ذلك في رسالة بعث بها إلى المقيم السياسي البريطاني في عدن الجنرال «لوك» في عام ١٢٩٩هـ/ ٢ مارس ١٨٨١م وفيها يذكر بأن توقيعه عليها كان في غير مصلحته، وأنه لم يكن بمقدوره مقاومة القوة البريطانية[١].

ولا شك في أن النقيب عمر بن صلاح الكسادي قد تعرض لضغوطات كثيرة مارسها عليه صالح جعفر مساعد المقيم السياسي في عدن لحمله على قبول الاتفاقيات والتوقيع عليها.

وقد بين النقيب الكسادي دوافع توقيعه على تلك الاتفاقيات وانتقاداته لها في رسالة بعث بها في عام ١٣٠١هـ/ ٢١ مارس ١٨٨٣م من منفاه إلى نائب الملكة البريطانية في الهند جاء فيها ما يلي: «... في شهر فبراير ١٨٨١م قدم إلى المكلا السيد صالح جعفر، المساعد

(1) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P568.

المحلي لحاكم عدن، وطلب مني ومن جمعدار الشحر الإمضاء على مسودات لن تكون ملزمة لي ولا للقعيطي؛ لأن كل مسودة اتفاقية تخالف المسودة الأخرى، وقال أيضاً إن المسودات الثلاث سوف تقدم إلى حاكم عدن للمصادقة عليها، وبعد ذلك ستكون لي حرية قبول أية واحدة منها، وإن الاتفاقية التي أختارها آنذاك سوف تعمل على غرارها اتفاقية نهائية وصحيحة لإمضائي عليها والتزامي بنصوصها، وقال لي فوق ذلك إنه في حالة إمضائي المسودات الثلاث فإن جمعدار الشحر سوف يؤمر بالجلاء عن بندر بروم...»[١]، ويبدو أن النقيب الكسادي كان لا يزال حتى ذلك الوقت منساقاً وراء البريطانيين ويأمل في العودة إلى بلاده، ولكنه وقع فريسة سهلة لإيحاءات المقيم السياسي البريطاني في عدن بانحياز الحكومة البريطانية في الهند إليه بعد هزيمة الجمعدار القعيطي في موقعة (التخم)، ثم قيامه بتحريض النقيب الكسادي لشن الهجوم على القوات القعيطية في بروم مما دفعه للمطالبة بالحماية البريطانية على بلاده لاعتقاده بأن ذلك سيغري البريطانيين على الانحياز إلى جانبه في نزاعه مع الجمعدار القعيطي[٢].

ويتضح للباحث أن النقيب الكسادي قد وقع ضحية مؤامرة خطط لها المقيم السياسي البريطاني بعدن الجنرال «لوك» بالاشتراك مع الجمعدار القعيطي، وعمل على تنفيذها مساعد المقيم السياسي صالح جعفر الذي تعمّد خداع وتضليل النقيب الكسادي بالوعود التي جعلته

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١١٧، ١١٨.
(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٥.

أكثر اطمئناناً على إمارته وأكثر ثقة بالسلطات البريطانية للوقوف إلى جانبه في النـزاع مع القعيطي.

أما عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر فقد وقّع على هذه الاتفاقيات في عام ١٢٩٩هـ/ فبراير ١٨٨١م عندما حملها إليه صالح جعفر، بل وكتب المقيم السياسي الجنرال «لوك» خطاباً أبدى فيه موافقته على نقل القوة القعيطية من بروم إلى الشحر، وتسليم بروم إلى القبطان «بايلس»، وأنه قد قام بتوقيع اتفاقية رابعة[١] تمهيدية لمعاهدة الحماية البريطانية وهي اتفاقية لم تقدم بريطانيا مثلها للنقيب الكسادي[٢]، ومن ذلك يتبين انحياز المقيم السياسي البريطاني بعدن إلى جانب الجمعدار القعيطي وخيانته للنقيب الكسادي.

بعث النقيب الكسادي رسالة إلى المقيم السياسي بعدن الجنرال «لوك» في ١٨ جمادى الآخرة ١٢٩٩هـ/ ١٩ مارس ١٨٨١م ذكر فيها بأن الجنود القعيطيين قد غادروا من بعض المواقع في بروم، وأكّد فيها أيضاً على التزامه بنصائح الحكومة البريطانية، كما عرض وضع بلاده تحت الحماية البريطانية وأخبره فيها بأن القوات الكثيرية التي جاءت لمساعدته في صراعه مع القعيطي قد غادرت مدينة المكلا إلى مدينة سيئون[٣].

---

(١) نصت الاتفاقية الرابعة على عدم التفريط في أي جزء من الأرض في مدينتي الشحر والمكلا ومتعلقاتهما، وأن يتحصل الجمعدار القعيطي على مخصصات مالية من الحكومة البريطانية.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٧٦.

(3) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P572 - 574.

اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢١٢، ٢١٣.

إن ما جاء في هذه الاتفاقيات وخاصة الاتفاقية الرابعة منها والتي انفرد الجمعدار القعيطي بتوقيعها يعتبر دليلاً على ضلوع السلطات البريطانية في مخطط إنهاء الإمارة الكسادية والوقوف إلى جانب الأطماع القعيطية فيها، والسير باتجاه الأخذ بالاتفاقية الثانية الخاصة ببيع مدينة المكلا وبروم للقعيطي لما فيها من فوائد للمصالح البريطانية، وكان يؤيدها في ذلك المقيم السياسي البريطاني في عدن الجنرال «لوك» الذي مال إلى جانب الجمعدار القعيطي قبل أن تحدد الحكومة البريطانية في الهند موقفها النهائي من النزاع الكسادي - القعيطي ويعود ذلك للأسباب الآتية:

أ- أن الممتلكات الكسادية محصورة في حضرموت الساحل بينما تمتد الممتلكات القعيطية في حضرموت الساحل والداخل.

ب- أن الجمعدار القعيطي يتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة في حيدر أباد بالهند تستطيع بريطانيا تهديده بمصادرتها إذا ما حاول التمرد عليها.

ج- أن الحكومة البريطانية ستتمكن من وضع حد للمعونة التي يقدمها الجمعدار القعيطي للسيد فضل بن علوي في محاولته للاستيلاء على ظفار.

د- أن الحكومة البريطانية ستتمكن من منع أي محاولة للجمعدار القعيطي بوضع نفسه تحت السيادة العثمانية مستقبلاً.

هـ- أن الحكومة البريطانية سوف تتمكن من إبرام معاهدة مع الجمعدار القعيطي لمنع تجارة الرقيق في حضرموت، وهو موضوع لم تنجح بريطانيا فيه مع الكسادي بالرغم من رغبتها

الملحة في ذلك[١].

بررت السلطات البريطانية التغير في سياستها لصالح الجمعدار القعيطي والوقوف إلى جانبه في نـزاعه مع النقيب الكسادي بأن النقيب الكسادي قد طلب من العثمانيين بسط الحماية العثمانية على بلاده، وأن وزارة الخارجية البريطانية ذكرت أيضاً بأنها تلقت خطاباً من وزارة الخارجية العثمانية تطلب فيه السماح للسيد فضل بن علوي بالذهاب إلى مدينة المكلا بوصفه والياً عليها[٢].

ويلاحظ أن السلطات البريطانية لم تبد السبب الحقيقي في انحيازها إلى جانب الجمعدار القعيطي والمتمثل في وضع الساحل الحضرمي كله تحت نفوذها الاستعماري بعد أن ضمنت ذلك رسمياً في الاتفاقية الرابعة التي قدمتها للجمعدار القعيطي وقام بالتوقيع عليها دون أن يعلم بها النقيب الكسادي، فضلاً عن أن مصالح بريطانيا تتطلب بأن تكون حضرموت الساحل كلها تحت سلطة حاكم واحد قوي بدلاً من خضوعها لحاكمين متنازعين.

بعد ذلك قدم المقيم السياسي في عدن الجنرال «لوك» في عام ١٢٩٩هـ/٨ مارس ١٨٨١م تقريراً كان من أخطر التقارير التي قدمها إلى حكومة الهند البريطانية عمل فيه على إقناعها برأيه في التخلص من الإمارة الكسادية، وأرفق بالتقرير الاتفاقيات الثلاث والاتفاقية الرابعة التي وقّعها مع الجمعدار القعيطي، ورسالتين تلقاهما من عبدالله بن

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٢، ١٢٣. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٧.
(٢) اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية، المرجع السابق، ص٢١٠.

عمر والنقيب الكسادي، وقد حوى التقرير العديد من القضايا أهمها هي:

١- يبين التقرير الفوائد التي سوف تجنيها الحكومة البريطانية من بيع مدينة المكلا لحاكم الشحر، وأنه بالإمكان التوصل إلى حل عادل وسهل وودي يقضي على الخصومات التي لا يبدو لها حلاً، فضلاً عن أن ذلك سيحسم النزاعات في المنطقة، وسيقيم حكومة راسخة الأركان في حضرموت الساحل تزدهر في ظلها التجارة، وينعم فيها رعايا الحكومة البريطانية والتجار المقيمون في مدينة المكلا حالياً بالأمن والاستقرار بعد أن تعرضت مصالحهم للإضرار، وتجارتهم للضرائب المتلاحقة من قبل النقيب الكسادي وحكمه السيء، الذي عرضهم للخسائر الفادحة، كما أن ذلك سيحول أيضاً دون قيام الدول الأخرى بوضع أقدامها في أراضي البلاد العربية وهو ما ينبغي لبريطانيا مناهضته بشدة[١].

٢- تناول التقرير الفوائد التي سيجنيها النقيب الكسادي من جراء بيع مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، وهي أنه سيتخلص من ديونه للقعيطي البالغة (١٦٠ ألف) ريال، وسيتمكن من تسديد الديون الكبيرة التي عليه لآل كثير والتجار الآخرين، كما أنه سيتمكن أيضاً من العيش في رفاهية وراحة في المدة المتبقية من حياته، وسيتخلص أيضاً من مركز لم يكن قط لائقاً به فحسب، بل

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٣. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ١٧٨.

سيتنفس شعبه الصعداء من إزاحة كابوس حكمه الغاشم القائم على الضرائب، وغراماته التي أضرت بالتجار، الذين تعرضوا للسجن في مدينة المكلا بسبب عدم قدرتهم على أدائها[١].

٣- تضمن التقرير تشكيكاً في شخصية النقيب عمر بن صلاح الكسادي والتقليل من قدراته، وقدرات معاونيه في إدارة شؤون الإمارة الكسادية، ونوّه إلى احتمال ظهور مشاكل في حالة قبول الحكومة البريطانية بالعرض الكسادي لإدارة شؤون المكلا لو رفضت بيع المكلا، وأن القبطان «بايلس» قبطان السفينة «سيجال» ذكر بأنه لم يصادف في حياته شخصاً أضعف من نقيب المكلا، الذي لا يقف إلى جانبه فرد واحد من ذوي العقول الراجحة ليسعفه بالنصيحة، وأن محمد بن صلاح شقيق النقيب عمر لا يقل عنه ضعفاً، أما وزيره وقائد قواته فهما عديما الفائدة.

وأنه يرى أيضاً بأن ترتيبات مناصفة المكلا لن يكتب لها النجاح؛ لأن الرجلين الكسادي والقعيطي لا يتمتعان بالمبادئ النزيهة، وأنهما يكرهان بعضهما البعض، ولن تسير الأمور على وئام حتى لو تم تعيين أحد البريطانيين لرعاية شؤونهما، ويرى الجنرال «لوك» أنه ملزم بالموافقة على آراء القبطان «بايلس».

كما أشار «لوك» أيضاً في تقريره إلى أنه ليس هو وحده الذي يرى هذا الرأي، وإنما كل الذين عرفوا عن النقيب ضعفه وتردده وجشعه

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص ١٢٣. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري. المرجع السابق، ص ١٧٨.

ومكره وسلوكه، بل وسلوك وطاقات الأشخاص المحيطين به من الأعوان والمستشارين، وحتى لو تم تعيين ضابط لتطبيق المناصفة بين الطرفين، فإنه قد يصلح الأمور ردحاً من الزمن؛ لأنه سيتغلب على النقيب الكسادي ضعفه وحماقته وسيتصرف بطريقة ترغم الحكومة البريطانية على إزاحته من الإمارة، وبذلك تسقط مدينة المكلا في يد القعيطي من دون أن يجني النقيب الكسادي نفعاً منها يستعين به في الأيام الباقية من حياته[١].

وذكر «لوك» في تقريره أيضاً بأن النقيب شخص طمّاع وخداع ومحب للراحة، وبأنه لن يرفض عرض القعيطي البالغ (ثلاثمائة ألف) ريال، لا سيما وأنه لا يدري إلى أين يتجه للحصول على المال الجاهز الذي سيخلصه من مشكلاته الراهنة ويمده بحياة ناعمة وهانئة.

وأوضح «لوك» أيضاً بأن الأشخاص المحيطين بالنقيب الكسادي ومستشاريه يعلمون تمام العلم أنه إذا تم بيع مدينة المكلا سيفقدون المصدر الذي يدر عليهم بالثروة والقوة والجاه على حساب النقيب ورعاياه، وهؤلاء يعلمون عن النقيب جشعه وضعفه ويوهمونه بأنه بوضعه الصعاب في الطريق سوف يجبر القعيطي على رفع الثمن؛ ولذلك أغروه بكتابة الرسالة البلهاء المرفقة بهذا التقرير، وهم يريدون بذلك تحقيق أغراضهم الشخصية[٢].

٤- لقد أشار تقرير الجنرال «لوك» أيضاً إلى الفوائد التي سوف

(١) بامطرف: المرجع السابق، ص١٢٤. عكاشة: المرجع السابق، ص١٧٨، ١٧٩.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٤. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٧٩.

يحصل عليها القعيطي حاكم الشحر بشرائه مدينة المكلا، حيث سيحقق بذلك حلماً راوده سنين عديدة، وسيحصل أيضاً على ميناء ينفعه في كل فصول السنة، وهي حاجة ملحة لكل تجار الشحر؛ لأنه سيفتح لهم باب التجارة على مصراعيه بين ساحل وداخل حضرموت من جهة، وبين حضرموت والموانئ الواقعة على طول ساحل جنوب شبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، مما سيعزز إيرادات القعيطي ويزيد من قوته، كما أن تحالف بريطانيا مع القعيطي سيضع إلى الأبد حداً للصعوبات الناجمة عن تصرفات نقيب المكلا وعن التصرفات البريطانية الناجمة عن تصرفات النقيب الكسادي، وكل ذلك سيجعل الحكم القعيطي يسير سيراً سهلاً، ويحول دون تعرضه للضعف من قبل أية دولة أجنبية[١].

٥- في تقريره أشار الجنرال «لوك» أيضاً إلى الصعوبات التي ستواجه الحكومة البريطانية في حالة قبولها لعرض النقيب الكسادي بإدارة شؤون مدينة المكلا التوفيق في ذلك بين حاكمين يكره كل واحد منهما الآخر كراهية شديدة كاحتمال ظهور صعوبات جديدة قد تحول دون التوصل إلى تسوية للأمور مع احتمال القيام بالأعمال الكيدية المستمرة والخصومات والشكاوي من الجانبين في ظل ضعف النقيب الكسادي وتردده وطباع القعيطي الشديدة الهيجان كل ذلك سوف يقض مضجع الضابط الإداري المسؤول وسيكون غير قادر على إيقافها مما سيزيد الأمور سوءاً على سوء .

(١) بامطرف: المرجع السابق، ص١٢٥. عكاشة: المرجع السابق، ص١٨٠.

أما إذا ما تم تجاهل القعيطي فإنه ربما يلقي بنفسه في أحضان السيد فضل بن علوي ويضع إمارته تحت السيادة العثمانية، كما ستواجه النقيب الكسادي صعوبات في تسديد الدّين الذي عليه وقدره (١٦٠ ألف) ريال، مع احتمال تجدد العداوة بين الجانبين المتناحرين بأي ذريعة كانت مهما كانت تفاهتها.

وانتهى التقرير بحثّ الحكومة البريطانية على اغتنام الفرصة المواتية أمامها لحل المشكلة حلاً دائماً، وذلك بموافقتها على بيع مدينة المكلا لحاكم الشحر، وأما فيما يتعلق بالمخصص المالي السنوي الذي يجب أن تدفعه الحكومة البريطانية لحاكم الشحر، فقد أوصى بأن يكون ذلك في حدود (٣٦٠ ريالاً)، وأن عبدالله بن عمر القعيطي غير ميال إلى تلقي أي مخصص مالي إلا أنه إذا تلقاه ستسهل السيطرة عليه، وإذا اكتفت بريطانيا بعقد حماية معه، فإنها سوف تكون مسؤولة على تنفيذ الاتفاقية التي سوف يبرمها (اتفاقية بيع المكلا)، وأنه من الخير لبريطانيا وضع القعيطي تحت سيطرتها لكي تشرف على قيامه بالتنفيذ الكامل للاتفاقية وترغمه على تنفيذها إذا لزم الأمر[١].

ويعدّ هذا التقرير في رأي الباحث من أخطر التقارير البريطانية في النـزاع الكسادي - القعيطي لاحتوائه على الكثير من المغالطات والافتراءات على النقيب الكسادي، فضلاً عن أنه يكشف حقيقة السياسة البريطانية الاستعمارية في هذه المنطقة، وأن منفذيها لا

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٥، ١٢٦. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٠، ١٨١.

يتوانون في إلصاق التهم والأكاذيب بالحكام غير المرغوب فيهم بما يخدم المصالح الاستعمارية، وهي سياسة دأبت القوى الاستعمارية على انتهاجها في مستعمراتها والبلدان الخاضعة لها.

ولا بد في هذا السياق من تفنيد بعض من الافتراءات التي تضمنها تقرير الجنرال «لوك» لإقناع حكومته بتبني وجهة نظره في إنهاء الإمارة الكسادية ببيعها للجمعدار القعيطي، فقد أشار التقرير إلى الفوائد التي ستحصل عليها الحكومة البريطانية إذا ما وافقت على البند الخاص ببيع مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، حيث ستسيطر على حضرموت الساحل حكومة قوية ستضع حداً للصراع الداخلي في هذه المنطقة وللتدخل الأجنبي في شؤون حضرموت الداخلية من جهة ثانية.

والباحث لا يرى في إنهاء الإمارة الكسادية حلاً نهائياً للنزاع في حضرموت، التي ستبقى أيضاً مقسمة بين دولتين هما الدولة الكثيرية في حضرموت الداخل والدولة القعيطية في حضرموت الساحل وفي أجزاء من حضرموت الداخل، كما أن توحيد حضرموت الساحل تحت سلطة الجمعدار القعيطي هو حل جزئي للصراعات في حضرموت وهو القضاء على الصراع اليافعي في حضرموت الساحل بين الكسادي والقعيطي، وسيبقى الصراع مع الدولة الكثيرية التي انتزع الجمعدار القعيطي منها مدينة شبام في الداخل ومدينة الشحر في الساحل، فضلاً عن أن الدولتين خاضتا حروباً عديدة ضد بعضهما البعض في السابق، ناهيك عن أن أطماع كل دولة منهما في توحيد حضرموت تحت سلطتها وتشابك حدودهما المعقدة كفيلان بعودة الصراع بينهما من جديد في أي لحظة.

أما فيما يتعلق بادعاءات الجنرال «لوك» أن بيع مدينة المكلا للقعيطي سيضع حداً للتدخلات الأجنبية في شؤون حضرموت فهو أيضاً غير صحيح؛ لأن الدولة الكثيرية على ارتباط وثيق بالدولة العثمانية، وأنه من الصعوبة بمكان إيقاف التدخل العثماني في شؤون حضرموت، كما أن هذه العلاقة تؤكد عدم صحة ما ذكره الجنرال «لوك» حول مطالبة القعيطي بالحماية العثمانية؛ لأن الجمعدار القعيطي لا يمكن أن يقدم على هذه المجازفة الخطيرة التي ستدفع بريطانيا نحو الانحياز للنقيب الكسادي، وستتعرض الأملاك القعيطية في حيدر أباد للخطر، وهي أملاك كثيرة كان القعيطي يعتمد عليها كثيراً في تصريف شؤون دولته، وقد تعمد الجنرال «لوك» طرح هذا الموضوع في تقريره لغرض دفع الحكومة البريطانية للموافقة على الاتفاقية الخاصة ببيع مدينة المكلا للقعيطي.

ويرى الباحث أيضاً بأن الجنرال «لوك» قد أخطأ التقدير في تقريره عن الفوائد التي سيحصل عليها الكسادي من جراء بيع بلاده للجمعدار القعيطي، وتعمّد أيضاً تضليل حكومة الهند البريطانية في مزاعمه بأن الكسادي سيقبل التنازل عن إمارته مقابل حصوله على المال الذي سيمكنه أيضاً من تسديد ديونه الأخرى، بل وعمل على تشويه شخصية النقيب الكسادي ونعته بالضعيف الذي يمكن إغراؤه بالمال، ولكن الأيام والأحداث اللاحقة برهنت بأن النقيب الكسادي كان على العكس من ذلك، فقد رفض استلام أي مبلغ من المال مقابل بيع مدينة المكلا، وظل يطالب بريطانيا بإعادته إلى حكم إمارته حتى وافته المنية في عام ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م.

وأما فيما يتعلق بالديون فإن الإمارة الكسادية كانت قادرة على تسديدها للقعيطي من إيرادات المكلا، لا سيما وأن التقرير يشير إلى أن إجمالي إيراداتها الشهرية كانت (٦٠٠٠) ريال تخصم منها (٢٠٠٠) ريال مصاريف الجند والمتبقي (٤٠٠٠) ريال، وهذا يعني أن إيرادات المكلا الصافية تبلغ سنوياً (٤٨ ألف) ريال، وأن بإمكان النقيب الكسادي تسديد ديونه على أقساط خلال ثلاث سنوات تقريباً[١].

وفيما يتعلق بالرفاهية التي يدعي الجنرال «لوك» بأن النقيب عمر بن صلاح الكسادي سيعيش فيها إذا ما وافق على بيع بلاده للقعيطي، فهي - في رأي الباحث - غير صحيحة؛ لأن مغادرة النقيب الكسادي لبلاده وسلب أمواله لن يكون ذلك برضاه وإنما سيجبر عليه بالإكراه، ولا يمكن أن توجد رفاهية مع ذلك على الإطلاق.

تؤكد كل هذه الأمور بأن الجنرال «لوك» قد انساق وراء ميوله وميول حكومته الاستعمارية التوسعية في حضرموت؛ ولهذا الغرض ساق من المبررات غير الحقيقية ما يكفي للتدليل على انحيازه الكامل إلى جانب الجمعدار القعيطي، وما يكفي لإقناع الحكومة البريطانية في الهند بتبني ذلك الموقف، مستشهداً في ذلك برأي القبطان «بايلس»، ولم يكتف بذلك بل ساق أيضاً سيلاً من التهم والافتراءات الكاذبة حول شخصية النقيب عمر بن صلاح الكسادي، وتعدى ذلك إلى أخيه وقائد قواته ومستشاريه حينما وصفهم بأنهم لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة والضيقة، وهي اتهامات ونعوت غير حقيقية؛ لأن الإمارة

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٨٣.

الكسادية كانت معروفة بالعدل وحسن الإدارة حيث شهدت مدينة المكلا تحت حكم الإمارة الكسادية نمواً عمرانياً وتجارياً ملحوظاً نمت خلاله إيراداتها بشكل واضح، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً.

إن قيام الجنرال «لوك» بتوجيه الشتائم للنقيب الكسادي والحط من شخصيته يعود إلى فشل الجنرال «لوك» في حل النـزاع الكسادي - القعيطي حلاً عادلاً يرضي الطرفين، ولكي يبرر فشله أمام حكومته عمد إلى كيل الاتهامات للنقيب الكسادي، بالرغم من أنه يشير في تقريره إلى عدم تمتع طرفي النـزاع بالنـزاهة والمبادئ، ولكنه يتحامل في هذا التقرير كثيراً على النقيب الكسادي، علماً بأنه قد سبق له أن قدم تقريراً بتاريخ ١٢٩٦هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٧٨م يتضمن نفس التهم للجمعدار القعيطي، ولكنه تعمد في هذا التقرير الأخير أن يحصر هذه التهم بدرجة رئيسية في النقيب الكسادي؛ لأن الجمعدار القعيطي قدّم الضمانات التي تريدها بريطانيا بتوقيعه على الاتفاقية الرابعة والتزامه بتوقيع معاهدة حماية مع بريطانيا، فضلاً عن أن الجنرال «لوك» كان واقعاً تحت تأثير عبدالحبيب بن عامر القعيطي، الذي شاركه في صياغة مقترحات الحلول للنـزاع الكسادي - القعيطي.

واستناداً على تقرير الجنرال «لوك» اندفعت الحكومة البريطانية نحو المقترح المتعلق ببيع مدينة المكلا وبروم للجمعدار القعيطي.

وفي تاريخ ١٢٩٩هـ/ ٨ مارس ١٨٨١م قدم الجنرال «لوك» تقريراً مفصلاً عن الطريقة التي سيتمكن بها القعيطي من تسديد (ثلاثمائة ألف) الريال التي هي ثمن هذه الصفقة.

قدم الجنرال «لوك» تقريراً بتاريخ ١٢٩٩هـ/ ٢١ مارس ١٨٨١م عرض فيه الموقف المالي للمكلا والشحر، وأشار فيه إلى إمكانية تسديد المبلغ على ثلاثة أقساط قيمة كل قسط منها (مائة ألف) ريال، على أن يُدفَع القسط الأول فور إنجاز عملية البيع، ويُسَدَّد القسطان الآخران في غضون سنتين، وتحدث عن إيرادات المكلا والشحر، فذكر أن الإيرادات المالية للمكلا وبروم ومقاطعاتهما تبلغ (ستة آلاف) ريال شهرياً، ومن المنتظر زيادته إلى (عشرة آلاف) ريال بازدياد حركة التجارة سينفق منها (ألفا) ريال مصاريف للجنود بالمكلا وبروم ومقاطعاتهما، وسيرصد (أربعة آلاف) الريال الباقية لتسديد ثمن المكلا وبروم للكسادي.

أما إيرادات مدينة الشحر فقد حددها بـ(ستة آلاف) ريال شهرياً، يخصم منها (أربعة آلاف) ريال مصاريف للحامية العسكرية الضخمة بالشحر ومتعلقاتها، وسيرصد المبلغ المتبقي من ذلك وقدره (ألفا) ريال لتسديد ثمن المكلا وبروم للكسادي.

وبذلك يصبح إجمالي إيرادات المكلا والشحر هو (ستة آلاف) ريال شهرياً، و(اثنين وسبعين ألف) ريال سنوياً، أما (الثمانية والعشرون ألف) ريال التي هي بقية (مائة ألف) الريال من الدفعة الأولى فسيوفرها القعيطي من إيرادات أخرى أو من المالية القعيطية الخاصة[1].

بعث الجنرال «لوك» خطاباً إلى عبدالله بن عمر القعيطي في عام

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٧، ١٢٨.

١٢٩٩هـ/ ١٣ أبريل ١٨٨١م يخبره فيه بوصول برقية من حكومة الهند البريطانية إلى المقيم السياسي بعدن تطالبه فيه بتوقيع الطرفين على الاتفاقيات الخاصة ببيع مدينة المكلا للقعيطي، وفيه أخبره أيضاً بأنه سيرسل الاتفاقيات المتعلقة بتسديد المبالغ المطلوبة مع الكابتن (هنتر) و«بايلس» وصالح جعفر للتوقيع عليها.

غادر الكابتن (هنتر) إلى عدن في عام ١٢٩٩هـ/ ١٠ أبريل ١٨٨١م بعد حصوله على توقيع حاكم الشحر على اتفاقية تسديد المبالغ المطلوبة منه ثمناً للصفقة، بينما رفض النقيب عمر بن صلاح الكسادي اتفاقية البيع لمدينة المكلا، بل ورفض حتى التنازل عن مدينة المكلا لبريطانيا إلا إذا وعدت بعدم تسليمها للجمعدار القعيطي[١].

تسلم المقيم السياسي بعدن الجنرال «لوك» رسالة من حكومة بومباي في عام ١٢٩٩هـ/ ١٤ أبريل ١٨٨١م تطالبه فيها بالعمل على تنفيذ الاتفاقية المتعلقة ببيع مدينة المكلا وإلزام القعيطي بدفع المبلغ المطلوب ومقداره (ثلاثمائة ألف) ريال، مع إعفاء النقيب الكسادي من ديونه البالغة (مائة وستين ألف) ريال[٢].

عندما علم النقيب عمر بن صلاح الكسادي بما قررته الحكومة البريطانية وهو الأخذ باتفاقية بيع مدينة المكلا للقعيطي سارع في الإبحار إلى عدن مقدماً رفضه للقرار في مقابلات عديدة جرت بينه وبين المقيم السياسي الجنرال «لوك»، الذي حاول إقناع الكسادي

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٤.
(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P575, 576.

بالموافقة على تلك الاتفاقية متبعاً أساليب الترغيب تارةً والترهيب تارةً أخرى، إلا أن النقيب الكسادي تمسك بموقفه الرافض لبيع بلاده للقعيطي، وتأتي هذه المحاولات من الجنرال «لوك» لإقناع النقيب بالاتفاقية الثانية؛ لأنه سبق له أن أشار في تقرير بتاريخ الثامن من مارس من نفس العام بأن النقيب الكسادي سيكون راضياً بمبلغ (ثلاثمائة ألف) الريال، ولكن الجنرال «لوك» اصطدم الآن بالموقف الصلب للنقيب الكسادي، فخشي أن يؤثر ذلك الرفض على موقف حكومة الهند البريطانية، التي سيكون رفض النقيب لقرارها بمثابة المفاجأة غير السارة لها[١]، ولذلك أرسل الجنرال «لوك» مساعده الكابتن هنتر إلى الهند لمقابلة حاكم ولاية بومباي لشرح موقف النقيب الرافض لقرار الحكومة البريطانية في الهند[٢].

أما عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر فقد وقّع في عام ١٢٩٩هـ/ ١٨ أبريل ١٨٨١م على إقرار بدفع (مائة ألف) ريال قبل استلامه مدينة المكلا وبروم والالتزام بتسليم خزانة الحكومة البريطانية مبلغ (٨٣٣٤) ريالاً شهرياً، وأنه في حالة عجزه عن الدفع يحق للحكومة البريطانية تعيين وكيل للإشراف على دخل المكلا والشحر وبروم للوفاء بثمن البيع[٣]، وبعد ثمانية أيام من تاريخ توقيع القعيطي

(١) كانت عدن والمناطق المجاورة لها تابعة لولاية بومباي حتى عام ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م عندما شكلت مفوضية مستقلة بذاتها تتبع حكومة الهند البريطانية، وفي عام ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م تم فصل عدن ومحمياتها عن الهند، وإعلان عدن مستعمرة للتاج البريطاني تتبع لوزارة المستعمرات البريطانية.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٨، ١٢٩.

(٣) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٥.

هذا الإقرار وجه النقيب عمر بن صلاح الكسادي خطاباً هاماً إلى الجنرال «لوك» أبلغه فيه بعدم رضائه إطلاقاً على بيع بلاده، وبأنه لا يعهد ببلاده لبريطانيا إلا بشرط عدم تسليمها للقعيطي، وأنه يقبل بواحدة من الاتفاقيتين الأخريين غير اتفاقية البيع، وأنه موافق على دفع مبلغ (خمسمائة ألف) ريال[١].

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٨٥.

المبحث الثاني

التدخل العسكري البريطاني المباشر لإنهاء الإمارة الكسادية

أولاً: الضغوط البريطانية على الإمارة الكسادية:

بعد اتخاذ القرار البريطاني النهائي بالتخلص من الإمارة الكسادية مارست السلطات البريطانية بعدن ضغوطاً مختلفة على النقيب الكسادي لإجباره على بيع إمارته للجمعدار القعيطي بطريقة سلمية ودون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اتبعت أسلوبي الترغيب والترهيب معاً، وهو أسلوب سبق للكسادي مواجهته بالرفض من قبل بصلابة وتصميم.

وصلت برقية من حكومة بومباي في عام ١٢٩٩هـ/ ٩ مايو ١٨٨١م إلى الجنرال «لوك» تفوضه بمساعدة الجمعدار القعيطي - إن كان ضرورياً - لتنفيذ الاتفاقية الثانية الخاصة ببيع مدينة المكلا على أن يحتفظ النقيب الكسادي ببروم، وأن يتم تخفيض قيمة الشراء نسبياً بحيث يتم خصم قيمة بروم من مبلغ (ثلاثمائة ألف) الريال، وبناءً على ذلك أرسل الجنرال «لوك» مساعده صالح جعفر على ظهر السفينة (داجمار) إلى الشحر لتسليم القعيطي رسالة يحثه فيها على تنفيذ اتفاقية البيع دون اللجوء إلى القوة العسكرية - إن أمكن ذلك - والعمل على حماية حقوق وأملاك وأتباع النقيب والرعايا البريطانيين في مدينة المكلا[1].

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٩. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٨٦.

وفي الوقت الذي سافر فيه صالح جعفر إلى مدينة الشحر أصدر الجنرال «لوك» تعليماته إلى السفينة (دارجون) بفرض حصار على مدينة المكلا وبروم، كما قام أيضاً بطباعة منشورات وإعلانات تم نشرها وتوزيعها في عدن على الجهات ذات الاهتمام بشؤون حضرموت ورد فيها بأن مدينة المكلا وبروم قد أصبحتا ملكاً من أملاك الجمعدار القعيطي، وأنه محظور إرسال أية سفينة إليهما حتى صدور إشعار آخر بهذا الشأن، وكان الهدف من ذلك هو إكراه النقيب عمر بن صلاح الكسادي على الخضوع لقرار بيع مدينة المكلا(١).

كما أن حكومة الهند البريطانية أيضاً اتخذت نفس الموقف، ففي ١٣ مايو أبلغت الجنرال «لوك» بأن التعليمات الصادرة إليه تعطيه الحق في مساعدة الجمعدار القعيطي، وأن عليه القيام بتوضيح ذلك بجلاء للنقيب الكسادي، مع إنذاره بعدم استخدام القوة العسكرية لكي يظل محتفظاً ببروم، وانطلاقاً من ذلك أصدر الجنرال «لوك» تعليماته إلى صالح جعفر بتحقيق الأمور الآتية:

١- إقناع النقيب الكسادي بالتوقيع على اتفاقية تسليم المكلا وبروم للقعيطي حسب الاتفاقية الموقعة في ٢٧ فبراير ١٨٨١م.
٢- إشعار النقيب الكسادي بتسليم مدينة المكلا وبروم إلى الحكومة البريطانية.
٣- أن يبيع الكسادي مدينة المكلا للقعيطي ويحتفظ لنفسه ببروم على أن يخصم مبلغ (ثمانين ألف) ريال من الثمن الإجمالي للبيع وهو

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص ١٢٩،. عكاشة : قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص ١٨٦.

(ثلاثمائة ألف) ريال.

٤- في حالة موافقة النقيب على تسليم مدينة المكلا بسلام وموافقة القعيطي على احتفاظ النقيب الكسادي ببروم، فعلى صالح جعفر أن يحصل على توقيع من الجمعدار القعيطي على اتفاقية يعترف فيها بتبعيته للحكومة البريطانية مقابل تلقيه مخصصات مالية منها، كما تم تفويض صالح جعفر أيضاً بأن يعمل على إقناع القعيطي بامتلاك مدينة المكلا وبروم بالطرق السلمية لكي يكسب سكانها إلى جانبه، وبأن يشرع في تنفيذ اتفاقية البيع بدفع القسط الأول منها.

٥- في حالة رفض النقيب الكسادي للمقترحات الثلاثة الأولى يتم إبلاغه بأن الحكومة البريطانية سوف تمنعه من الاحتفاظ ببروم، وتحرمه أيضاً من الحصول على (المائتين والعشرين ألف) ريال المتبقية من الثمن المقترح لبيع مدينة المكلا[1].

رفض النقيب الكسادي كل هذه الاتفاقيات وغيرها من المقترحات وعادت السفينة (داجمار) إلى عدن في عام ١٢٩٩هـ/ ٢١ مايو ١٨٨١م، مما يعني فشل المحاولات السلمية لإقناع النقيب الكسادي وميل الجمعدار القعيطي إلى استخدام القوة العسكرية لتنفيذ الاتفاقية، ولما كان حاكم الشحر عبدالله بن عمر القعيطي لا يمتلك القوة الكافية للاستيلاء على مدينة المكلا وبروم في ذلك الوقت، فقد طلب من الجنرال «لوك» قبل عودة السفينة (داجمار) إلى عدن أن تقوم السلطات

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٠. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٦، ١٨٧.

البريطانية بمساعدته في محاصرة النقيب الكسادي من البر والبحر فاقترح عليه الجنرال «لوك» مساعدته بمدافع السفينة (دارجون) ليصبح القعيطي مالكاً لبروم[١].

وجه الجنرال «لوك» خطاباً في عام **١٢٩٩**هـ/ **٢٣** مايو **١٨٨١**م إلى حكومة الهند أخبرها فيه بأن قائد الباخرة (دارجون) قد وجه إنذاراً للنقيب الكسادي وبدأ بفرض حصار بحري على مدينة المكلا، وأنه سيستمر في ذلك حتى يتمكن الجمعدار القعيطي من الاستيلاء على بروم، كما طلب منها أيضاً عدم الاهتمام بعريضة الاحتجاج المقدمة من تجار مدينة المكلا والتي يعترضون فيها على تسليم المدينة للقعيطي[٢]؛ لأنهم كتبوها كما يبدو بإيعاز من النقيب الكسادي، أو أنها كانت ناتجة عن قلق التجار على مصالحهم التجارية خوفاً من تحول التجارة من مدينة المكلا بعد استيلاء القعيطي عليها إلى مدينة الشحر عاصمة الدولة القعيطية.

عمل حاكم الشحر عبدالله بن عمر القعيطي على الإسراع في تلبية الطلبات التي تقدم بها إليه صالح جعفر فبعث برسالة إلى المقيم السياسي في عدن اعترف فيها بتبعيته للحكومة البريطانية، وقام بدفع أول قسط من ثمن صفقة البيع، وفي الرسالة أوضح القعيطي أيضاً بأن الاستيلاء على مدينة المكلا وبروم بطريقة سلمية أمر غير عملي، وأنه لن يقدر على ذلك إلا بمساعدة بحرية بريطانية[٣].

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٧.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٨٨.
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٠.

كما وجه المقيم السياسي بعدن الجنرال «لوك» في ٢٧ مايو من نفس العام رسالة إلى منصور بن غالب الكثيري أخبره فيها بأن النقيب الكسادي قد باع مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، وأن الحكومة البريطانية قد وافقت على اتفاقية البيع، وذكر له أيضاً بأن النقيب الكسادي قد أغضب السلطات البريطانية بسوء سلوكه، وعلى عكس ذلك كان سلوك القعيطي طيباً مما دفع بريطانيا إلى مساعدته في ذلك، كما طلب الجنرال «لوك» من السلطان منصور عدم تقديم أي مساعدة للكسادي في هذا الشأن، ومن أجل طمأنة آل كثير أشار الجنرال «لوك» إلى وجود بند في الاتفاقية يسمح لهم بحرية الدخول والخروج إلى مدينة المكلا[١].

وفي رأي الباحث يندرج مضمون هذه الرسالة في إطار الافتراءات والأكاذيب البريطانية ضد النقيب الكسادي؛ لأنه رفض أن يبيع مدينة المكلا للجمعدار القعيطي، فضلاً عن أنه ليس بسيئ الخلق والسلوك.

ويبدو من ذلك أن الجنرال «لوك» قد دأب على اتباع هذه السياسة لتحقيق هدفه في إنهاء الإمارة الكسادية وتسليمها إلى الجمعدار القعيطي، كما أن هذه الرسالة كانت تهديداً لآل كثير لمنعهم من دعم النقيب الكسادي ومن التدخل في شؤون حضرموت الساحل إذا أرادوا المحافظة والاستمرار في استيراد وتصدير بضائعهم عبر مينائي المكلا والشحر مستقبلاً وتجنيب بلادهم ويلات الحصار الاقتصادي.

بعد قيام عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر بدفع (مائة ألف)

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٩.

الريال، التي هي القسط الأول من ثمن بيع مدينة المكلا، وجدت حكومة الهند نفسها مسؤولة عن تنفيذ اتفاقية بيع مدينة المكلا للقعيطي، كما أوصى الجنرال «لوك» بإعادة القعيطي إلى بروم بمساعدة مدافع البارجة الحربية لعدم مقدرته في الاستيلاء عليها بمفرده؛ لأن قواته العسكرية موزعة في مناطق مختلفة من الدولة القعيطية[١]، أما القوات الكسادية المقدر عددها بـ(ثمانمائة جندي) فهي موزعة بين مدينة المكلا وبروم[٢].

وعندما عادت الباخرة (دارجون) من مدينة المكلا إلى مدينة عدن في عام ١٢٩٩هـ/ ١٤ يونيو١٨٨١م قام قبطانها بإبلاغ حاكم عدن باستحالة مواصلة الحصار على مدينة المكلا بسبب هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية[٣].

وفي ١٨ يونيو من نفس العام وجهت حكومة بومباي رسالة إلى المقيم السياسي بعدن لتنفيذ الاتفاقية الثانية من المعاهدات الثلاث، وأشارت فيها إلى أن الأوامر قد صدرت إلى السفن البريطانية بضرورة

---

(١) يبلغ إجمالي القوات القعيطية حوالي (١٧٧٠) جندياً موزعة على النحو الآتي: في مدينة الشحر (١٠٢٠) جندياً، وفي معيان المساجدة وتبالة (١٠٠) جندي، وفي مدينة غيل باوزير (١٥٠) جندياً، أما في شحير وقصيعر فقد بلغ عدد القوات (٢٠٠) جندي مناصفة، وفي الديس الشرقية (٢٠٠) جندي، وفي مراكز أخرى (١٠٠) جندي، يضاف إلى هؤلاء الحامية الموجودة في مدينة شبام والمناطق الأخرى من وادي حضرموت. بامطرف: المرجع السابق، ص١٣٠، ١٣١.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٠. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٨٩، ١٩٠.

(٣) بامطرف: المرجع نفسه، ص١٣٠.

مساعدة الجمعدار القعيطي في الاستيلاء على مدينة المكلا وبروم، وذلك من خلال القيام بمحاصرة مدينة المكلا من البحر والبر على أن يتحمل الجمعدار القعيطي ترتيب القوات اللازمة لذلك من جهة البر، وتفرض السفن البريطانية حصاراً بحرياً على مدينة المكلا[١].

كما أن الحكومة البريطانية ستعمل على مساعدة الجمعدار القعيطي للاستيلاء على منطقة بروم بمنع الجنود الكساديين من النزول فيها[٢]، وفي نفس اليوم أيضاً أرسل المقيم السياسي في عدن الجنرال «لوك» مساعده الثاني «والش» (Walsh) إلى المنطقة للتأكد من استعداد الجمعدار القعيطي العسكري للمعركة.

وفي السابع والعشرين من يونيو بعث عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر رسالة إلى الجنرال «لوك» يخبره فيها بأنه في حالة لجوء النقيب الكسادي للحرب فإن الجمعدار القعيطي لن يدفع للنقيب الكسادي سوى ثُمن الشراء السابق فقط، وفيها طلب أيضاً مساعدته من جهة البحر للاستيلاء على بروم أولاً، وبعد ذلك سيشعر المقيم السياسي في عدن عن عدد الجنود البريطانيين المطلوبين للاستيلاء على مدينة المكلا.

بعد عودة «والش» في الثلاثين من نفس الشهر أوضح للمقيم السياسي بعدن أن لدى الجمعدار القعيطي (خمسمائة) جندي على أهبة الاستعداد لمهاجمة ممتلكات النقيب الكسادي، ولكن القعيطي لن

(1) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P586, 589.

(2) Ibid. P590.

يصطدم بالنقيب الكسادي ما لم تساعده بارجة حربية لاعتقاده بأن النقيب الكسادي سيسلم إمارته إذا ما رأى البارجة الحربية البريطانية أمامه لعدم قدرته على مقاومتها.

وفي الرابع من يوليو وجه عبدالحبيب بن عبدالله وكيل عبدالله بن عمر القعيطي خطاباً إلى الجنرال «لوك» يطلب فيه مساعدة بريطانيا في الاستيلاء على بروم، وأن مدينة المكلا ستسقط فيما بعد[١].

وفي رأي الباحث تعد خطة الجمعدار القعيطي للاستيلاء على بروم أمراً منطقياً؛ لأن ذلك سوف يساعده على فرض حصار بحري وبري على مدينة المكلا، وفي عزل الحامية الكسادية الموجودة في بروم عن تلك الموجودة في مدينة المكلا، فلا تستطيع حامية المكلا الاشتراك في معركة بروم، مما سيسهل للجمعدار القعيطي الاستيلاء على بروم أولاً، ثم فيما بعد مدينة المكلا، فضلاً عن أن النقيب الكسادي سيفقد دعم قبائل هذه المنطقة بعد استيلاء القعيطي عليها، كما رفع المقيم السياسي بعدن تقريراً شمل أسماء القبائل المتحالفة مع الجمعدار القعيطي[٢].

إن إرغام الكسادي على تفريق جيشه بين مدينة المكلا وبروم كانت

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٠.

(٢) وهي قبيلة باحسن، قبيلة العكابرة، قبيلة الحامدي، قبيلة المحمديين، قبيلة الشماسيين، قبيلة باحمران، وقبيلة البهيش، وقُدر عدد هذه القبائل بـ(ألفين وخمسمائة) نفر، والحقيقة أن هذه القبائل كانت تدين بالولاء للنقيب الكسادي، ولكن بعد سيطرة الجمعدار القعيطي على بروم استطاع أن يكسب هذه القبائل إلى جانبه.

خطة قعيطية ذكية كان الهدف منها هو عدم إطالة الحرب وتقليل الخسائر البشرية والمادية في الجبهة اليافعية بحيث تبقى القوات الكسادية التي في المكلا مكانها ولا تغادرها إلى بروم خوفاً من استيلاء القعيطي عليها، كما تبقى أيضاً الحامية الكسادية الموجودة في بروم مكانها ولا تغادرها إلى مدينة المكلا في حالة تعرضها أيضاً للهجوم القعيطي.

في الخامس من شهر يوليو عام ١٨٨١م نقل المقيم السياسي إلى حكومة الهند مطالب الجمعدار القعيطي للزحف على مدينة المكلا وهي:

١- أن تقوم السفن الحربية البريطانية بمساعدته في قطر سفنه الشراعية المسلحة وناقلات جنوده من مدينة الشحر إلى بروم عن طريق البحر.
٢- أن تفرض السفن البريطانية الحصار البحري على مدينة المكلا لمنع وصول أية مساعدة للنقيب الكسادي عن طريق البحر.
٣- أن يقوم الإنجليز بالاستيلاء على بروم وتسليمها بعد ذلك للجمعدار القعيطي.
٤- أن تسمح بريطانيا للقعيطي بالحصول على المال والرجال والعتاد العسكري من الهند[١].

لم يقف الجنرال «لوك» عند هذا الحد، بل أوصى حكومة الهند

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣١. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩١.

البريطانية بتلبية المطالب القعيطية باستثناء المطلب الرابع، ولعل ذلك يعود إلى رغبته في عدم السماح للجمعدار القعيطي بالانفراد في السيطرة على مدينة المكلا دون مساعدة بريطانيا له في ذلك.

وفي ٢٥ رجب عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م بعث النقيب عمر بن صلاح الكسادي رسالة إلى المقيم السياسي الجنرال «لوك» يخبره فيها بعدم رضائه عن بيع بلاده للجمعدار القعيطي ولو كلفه ذلك الرفض حياته ونهاية إمارته وبأن بريطانيا لن تستطيع أن تقهر عزته.

ونتيجة للموقف القوي والثابت الذي أبداه النقيب عمر بن صلاح الكسادي من اتفاقية البيع أخذت بريطانيا في التفكير ملياً في الأمر والقيام بإعادة مراجعة لحساباتها وخططها السياسية المتعلقة بهذا الشأن، حيث اقترحت لذلك تنفيذ الاتفاقية الثالثة بدلاً عن الثانية التي قد أيدتها من قبل، وتنص الاتفاقية الثالثة على إلغاء اتفاقية (المناصفة)، وأن يعيد النقيب الكسادي مبلغ (المائة والستين ألف) ريال إلى الجمعدار القعيطي، وأن تصبح بروم جزءاً من الممتلكات القعيطية مقابل (ثمانين ألف) ريال، وأن يسدد النقيب عمر الكسادي ديونه من إيرادات مدينة المكلا السنوية عبر المقيم السياسي في عدن، وأن يتم تعيين لجنة من الرعايا الهنود البريطانيين لضبط إيرادات المكلا[1].

ولكن السلطات البريطانية أدخلت إلى الاتفاقية الثالثة تعديلاً

(1) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P588, 589.
بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٣.

جديداً يقضي باحتفاظ الجمعدار القعيطي ببروم مما دفع الجانبين الكسادي والقعيطي لرفضها للأسباب الآتية:

١- أن استيلاء القعيطي على بروم قد يكون سبباً في عودة الحروب بينهما.

٢- أن اتصال الحاكم القعيطي في مدينة الشحر ببروم سيكون عن طريق البحر فقط، ولن يكون في جميع فصول السنة بسبب هبوب الرياح الموسمية[١] التي تقطع الاتصالات بين مدينة الشحر وبروم حيث سيؤدي ذلك إلى انقطاع التموينات والتعزيزات العسكرية عن الحامية القعيطية في بروم، ولا بد أن تمر هذه التموينات بالأراضي الكسادية وهذا الأمر يتطلب موافقة النقيب الكسادي.

٣- أن إكراه النقيب في التنازل عن بروم سوف ينتج عنه الاحتكاك بين الجنود الكسادية والقعيطية أثناء مرور التعزيزات والتموينات القعيطية بمدينة المكلا.

٤- أن النقيب الكسادي يستطيع أن يعزل حامية بروم في فصل الخريف عن حامية الشحر.

٥- أن النقيب يستطيع أن يمنع بحارة السفن القعيطية الراسية في ميناء

(١) الرياح الموسمية تعطل حركة السفن الشراعية في يونيو ويوليو وأغسطس من كل عام؛ لأنها تسبب أمواجاً عالية على طول ساحل جنوب بلاد العرب فتلجأ السفن الشراعية الكبيرة إلى الثغور الساحلية الهادئة للاحتماء بها حيث تمكث بها طيلة هذه المدة، ويغادرها بحارتها إلى قراهم تاركين بها بعض البحارة لحراستها، ويعدّ ميناء بروم من أشهر هذه الثغور، وفي بداية شهر سبتمبر يعود البحارة إلى سفنهم ومعظمهم من مدينة الشحر والحامي والديس الشرقية لإعداد سفنهم للسفر إلى البصرة وشرق إفريقيا.

بروم طيلة فصل الخريف من المرور في الأراضي الكسادية أو العودة إلى سفنهم الراسية في ميناء بروم.

٦- أن بمقدور الجمعدار القعيطي إذا تمركز في بروم يستطيع أن يمنع السفن الكسادية من دخول ميناء بروم ومن إنزال البضائع الكسادية بها فيما لو اضطرت تلك السفن إلى دخول بروم تحت وطأة شدة الرياح الجنوبية (الموسمية).

٧- ضرورة ربط هذه الاتفاقية باتفاقية أخرى فرعية تضمن بقاء العلاقات الكسادية والقعيطية حسنة في ميناء بروم[١].

ظل عبدالله بن عمر القعيطي حاكم مدينة الشحر متمسكاً بموقفه الرافض للاتفاقية الثالثة فتأزمت علاقته بالسلطات البريطانية التي أجرت اتصالات بالجمعدار عوض بن عمر القعيطي في حيدر أباد في الهند طالبته فيها بإقناع أخيه حاكم الشحر بقبول الاتفاقية الثالثة فأرسل الجمعدار عوض بن عمر ابن عمه عبدالحبيب بن عامر القعيطي الذي اشترك مع الجنرال «لوك» في صياغة بنود الاتفاقيات الثلاث للقيام بالاتصالات بحاكم عدن الذي تربطه به علاقات جيدة مع الجمعدار عبدالله بن عمر القعيطي حاكم الشحر للتباحث معهما في هذا الموضوع[٢]، ويتبين من هذه الخطوة أن الجمعدار القعيطي كان ذكياً في تصرفه بإرسال عبدالحبيب بن عامر في هذه المهمة؛ لأنه يريد أن يكسب السلطات البريطانية في عدن إلى جانبه من ناحية ولتهدئة التوتر

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص ١٩١، ١٩٢.

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩١، ١٩٢.

الذي بدأ يشوب العلاقات البريطانية القعيطية بسبب رفض حاكم الشحر الموافقة على الاتفاقية الثالثة من ناحية ثانية.

تحرك عبدالحبيب بصحبة «والش» على ظهر السفينة (داجمار) إلى مدينة الشحر في عام ١٢٩٩هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٨١م لإقناع عبدالله بن عمر القعيطي لقبول الاتفاقية الثالثة إلا أنه لم ينجح في تحقيق هذه المهمة بل كانت لها ردود فعل سلبية، فقد لجأ عبدالله بن عمر القعيطي إلى توجيه الإنذار لأخيه عوض بن عمر القعيطي بعدم قبول الاتفاقية، وأنه في حالة قبولها فإنه سيذهب إلى مدينة القطن وسيترك مدينة الشحر وشؤونها(١).

بعث الجمعدار عوض القعيطي خطاباً إلى الجنرال «لوك» المقيم السياسي بعدن في عام ١٢٩٩هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٨١م يؤكد فيه على أحقيته بأن يحظى بالمساعدة البريطانية استناداً للحيثيات الآتية:

١- دخول الجمعدار القعيطي في الحماية البريطانية.
٢- قبول السلطات البريطانية باتفاقية البيع وشروطها واعتراف المقيم السياسي بالجمعدار القعيطي حاكماً لمدينتي الشحر والمكلا.
٣- استلام السلطات البريطانية لمبلغ (مائة ألف) الريال من القعيطي كدفعة أولى من ثمن بيع مدينة المكلا وبروم.
٤- قيام السلطات البريطانية بمحاصرة مدينة المكلا وبروم.

أبلغ الجنرال «لوك» في الثاني من أغسطس من نفس العام حكومته بفشله في إقناع حاكم مدينة الشحر عبدالله بن عمر القعيطي بالموافقة

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٢.

على الاتفاقية الثالثة ونتيجة لذلك وصل الجمعدار عوض بن عمر القعيطي من حيدر أباد إلى مدينة الشحر في الأسبوع الأخير من نفس الشهر[١]، وفي عام ١٢٩٩هـ/الأول من سبتمبر ١٨٨١م تلقى الجنرال «لوك» من حكومة الهند برقية حوت التعليمات الآتية:

١- أن يقوم المقيم السياسي بالضغط على القعيطي لقبول الاتفاقية الثالثة.
٢- يعرض المقيم السياسي على القعيطي ملكية بروم قبل إعادة الحصار البحري على مدينة المكلا .
٣- إبلاغ القعيطي بأن حكومة الهند لن تسمح له باستئناف أية عملية بحرية أو برية إذا رفض الاتفاقية الثالثة .
٤- في حالة قبول القعيطي للاتفاقية الثالثة يذهب موظف من إدارة المقيم السياسي في عدن إلى مدينة المكلا لتنفيذها .
٥- في حالة معارضة النقيب الكسادي لذلك يعاد فرض الحصار البحري على مدينة المكلا حتى يتمكن القعيطي من الاستيلاء على بروم[٢] .

وفي هذه الأثناء قام أحد الجنود الكساديين بإطلاق النار على القبطان «هلتن» (Hulton) قائد السفينة الحربية البريطانية (دارجون) التي كانت متواجدة آنذاك في مياه ميناء بروم، غير أن الكابتن «هلتن» لم يصب بأي أذى، وكان قائد الحامية الكسادية في بروم وقت وقوع

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٢.
(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P607.
بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٣.

الحادثة هو المقدم عبدالحبيب بن عبدالله الكسادي.

وفي عام ١٢٩٩هـ/ ١٨ ديسمبر ١٨٨١م بعثت السلطات البريطانية في عدن بأحد موظفيها إلى مدينة المكلا لتقديم احتجاج إلى النقيب الكسادي على تلك الحادثة التي جاءت متزامنة مع مساعي بريطانيا في تعديل شروط الاتفاقية، وأن ذلك يعد أمراً خطيراً وسيكون موضوع اتصالات مقبلة مع النقيب الكسادي(١)، وبناءً على ذلك قام الجنرال «لوك» في الثاني والعشرين من سبتمبر بتوجيه رسالة إلى النقيب عمر بن صلاح الكسادي تتعلق بشكوى الكابتن «هلتن» من اعتداء القوات الكسادية عليه مع اثنين من الضباط في بروم بتاريخ العاشر من سبتمبر مطالباً بتوضيح أسباب هذا الاعتداء.

وظفت السلطات البريطانية حادثة إطلاق النار على الكابتن «هلتن» في خدمة مصالحها الاستعمارية في تنفيذ سياستها في المنطقة، فعملت على ممارسة الضغوط على الجمعدار القعيطي والنقيب الكسادي لتنفيذ الاتفاقية الثالثة، وأصرت على المضي قدماً في ذلك بالرغم من رفض الكسادي والقعيطي لها منساقة بذلك وراء نصائح ورغبات الجنرال «لوك» ومن خلفه حكومة الهند البريطانية.

بعث الجنرال «لوك» بمساعده «والش» على متن السفينة (داجمار) ترافقها أيضاً السفينة (دراجون) إلى مدينة المكلا عام ١٢٩٩هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٨١م لإبلاغ النقيب الكسادي تعليمات الحكومة البريطانية، ثم الذهاب إلى مدينة الشحر للحصول على موافقة القعيطي على

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٣٣.

الاتفاقية الثالثة، وبوصول «والش» إلى مدينة المكلا طلب من النقيب الكسادي مقابلته على متن السفينة (داجمار) إلا أن النقيب الكسادي عرض عليه النـزول إلى مدينة المكلا والاجتماع به فيها[١]، ويتبين من ذلك أن النقيب الكسادي قد فقد الثقة في الحكومة البريطانية، وأنه كان يخشى من قيام «والش» بممارسة الضغوط عليه لقبول الاتفاقية، أو أن يتم إلقاء القبض عليه على ظهر السفينة وإبعاده عن إمارته ليستولي عليها القعيطي.

ظل النقيب الكسادي متمسكاً بموقفه على الرغم من الضغوط البريطانية عليه، أما الجمعدار عوض بن عمر القعيطي فقد تغير موقفه ولم يعد رافضاً لتلك الاتفاقية، ولكنه طلب مهلة مدتها أسبوع واحد للتفكير فيها ولمشاورة أخيه عبدالله في الأمر.

وفي الثاني من أكتوبر من نفس العام عاد «والش» من المكلا حاملاً الرد من النقيب عمر بن صلاح الكسادي ومن الجمعدار عوض بن عمر القعيطي وفيما يتعلق بحادثة إطلاق النار على «هلتن»، فقد أشار «والش» إلى أن النقيب الكسادي قد قدم اعتذاراً مرضياً للكومندار «هلتن» وأنه أعرب عن مودته وصداقته لبريطانيا، وقام بتسليم عبدالحبيب الكسادي قائد حاميته في بروم الذي أطلق النار على الضابط «هلتن» الإنجليزي[٢]، ومن ذلك يتبين للباحث أن النقيب الكسادي كان يهدف من تسليم قائد حاميته في بروم للبريطانيين إلى

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٣، ١٩٤.

(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P609.

استرضاء بريطانيا وكسب ثقتها لكي تقف إلى جانبه في صراعه مع الجمعدار القعيطي.

أبلغت الحكومة البريطانية المقيم السياسي في عدن عام ١٢٩٩هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٨٨١م إيقاف العمل بالاتفاقية الثالثة المعدلة بحجة أن النقيب عمر بن صلاح الكسادي طلب الحماية من الدولة العثمانية، وهدد أيضاً بضم إمارته إلى إقليم ظفار، ولذلك لم يعد النقيب الكسادي يتمتع بعطف بريطانيا، وأن على المقيم السياسي بعدن تقديم المساعدة للجمعدار القعيطي لاحتلال بروم وفي شن هجوم بري وبحري على المكلا خلال مدة لا تتجاوز العشرة أشهر(١).

وتأكيداً لهذا الموقف ذكرت السلطات البريطانية بأن وزارة الخارجية البريطانية تلقت طلباً من وزارة الخارجية العثمانية بالسماح للسيد فضل بن علوي بالذهاب إلى المكلا بوصفه والياً عليها، وأن النقيب الكسادي يعتبر أحد رعاياها، وأنه طلب حماية الدولة العثمانية، وأن الإمارة الكسادية سوف تضم إلى إقليم ظفار الذي يحكمه السيد فضل المذكور باسم الباب العالي(٢).

اتخذت بريطانيا من ذلك ذريعة في تبرير وقوفها إلى جانب الجمعدار القعيطي؛ لأن النقيب الكسادي كان قد هدد أكثر من مرة باللجوء إلى العثمانيين، ولم تتخذ السلطات البريطانية حينها أي قرار لإنهاء الإمارة الكسادية؛ لأن الحكومة البريطانية كانت تعرف جيداً

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤١، ١٤٢. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٧.
(٢) عكاشة: المرجع نفسه، ص١٩٧.

عجز العثمانيين عن القيام بذلك، كما أن الأمر لا يبدو منطقياً أن تتقدم الدولة العثمانية بمثل هذا الطلب للسلطات البريطانية، فضلاً عن أن السلطات العثمانية كانت تدعي بتبعية الجزيرة العربية كلها لسيادتها وليس مدينة المكلا وحدها، وأن ما ذكرته بريطانيا في هذه المسألة كان مجرد ذريعة اتخذتها بريطانيا للوقوف إلى جانب الجمعدار القعيطي؛ لأنها كانت على معرفة تامة بأن الغرض الكسادي من تكرار ذلك الطلب هو لمنع بريطانيا من الوقوف إلى جانب الجمعدار القعيطي[1] في ذلك الصراع، ناهيك عن أن النقيب الكسادي نفى نفياً قاطعاً أنه طلب الحماية من الدولة العثمانية واتهم البريطانيين باختلاق هذه الذريعة.

ومما يدحض المزاعم البريطانية ويؤكد انحيازها إلى جانب الجمعدار القعيطي في صراعه مع الكسادي الحقائق الآتية:

١- أن الوالي البريطاني المسؤول عن الخليج الفارسي كتب رسالة فحواها أن الوالي في مسقط قد أفاد بأن معالي سيد تركي ينفي أنه فوض وكيله سليمان بن يعقوب أن يدعي شرعيته أو أحقيته على الساحل العربي الممتد حتى المكلا وكان ذلك النفي في عام ١٢٩٧هـ/ يوليو ١٨٧٩م، وبالرغم أن ذلك لا ينسجم وواقع الحال وسوء التفاهم القائم بين العثمانيين والبريطانيين في هذه المنطقة، كون العثمانيين قد أثاروا مسألة السيادة على جنوب غرب الجزيرة العربية منذ عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، وأن مذكرة

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٨. ابن دغر: حضرموت والاستعمار البريطاني، المرجع السابق، ص٣٢.

السيادة العثمانية تثير مسائل في غاية الخطورة، فهي من الناحية النظرية لا تشمل عدن وحدها بل تمتد إلى مسقط وحضرموت؛ ونظراً لأن العثمانيين قد فرضوا سيادتهم على مصر فإن قضية السيادة الكاملة قد أثيرت، أما من الناحية النظرية فإن العثمانيين ليسوا في موقف يساعدهم على تهديد حضرموت ومسقط .

٢- الموقف الشخصي المتحامل الذي أبداه المقيم السياسي والكابتن «والش» تجاه النقيب عمر بن صلاح الكسادي بتعمد الإساءة إليه ونعته بأوصاف غير حقيقية بقصد إقناع الحكومة البريطانية بالوقوف إلى جانب الجمعدار القعيطي.

٣- أن السفن العثمانية التي وصلت إلى حضرموت أرادت الاستيلاء عليها فاصطدمت بالقوات الكسادية في قرية بروم في عهد النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي[١].

٤- هناك اتهام لبريطانيا بأنها قد خدعت النقيب عمر بن صلاح الكسادي، وأن مبعوث المقيم السياسي قد قام بتحريف الكثير من أقوال النقيب عمر بن صلاح[٢]، وفي ذلك يقول الكندي: إنه قد بلغنا «...أنه لما وصل إلى بندر عدن خانه صالح جعفر، وشهد عليه بأقوال لم تصدر منه...»[٣].

٥- في الوقت الذي كان الإنجليز يتهمون فيه الكسادي بعلاقته مع العثمانيين كان العثمانيون على اتصال بالقعيطي الذي دفع لشريف

---

(١) النوبان: قصة الإنجليز في حضرموت، المرجع السابق، ص٥٠، ٥١.
(٢) المرجع نفسه، ص٥١.
(٣) العدة المفيدة، المرجع السابق، ج٢، ص٣٨٣.

مكة مبالغ كي يفشل الحملة العثمانية على حضرموت، الأمر الذي حدا بالسيد فضل علوي بن محمد بن سهل بن عبدالله باعلوي مولى الدويلة أن يوبخ شريف مكة ويبدي استعداده لدفع أكثر مما دفع له الجمعدار القعيطي.

٦- كان النقيب عمر بن صلاح الكسادي مطيعاً للأوامر ومنفذاً لكل التعليمات والتوجيهات التي تلقاها من المقيم السياسي بعدن مباشرة أو عبر مبعوثيه العديدين مثل صالح جعفر، وهذا ما تثبته الرسائل المتبادلة بينه وبين المقيم السياسي بعدن، ومنها الرسالتان التي رفض فيهما تنفيذ التوجيهات البريطانية التي تقضي بتسليم بلاده للجمعدار القعيطي، فضلاً عن أنه فضل مغادرة مدينة المكلا إلى زنجبار وعدم تسليمها للجمعدار القعيطي[١].

ولا شك في أن هناك دوافع أخرى جعلت السلطات البريطانية تغير موقفها من النقيب الكسادي، وهي أنها أرادت أن يكون الساحل الحضرمي كله تحت سلطة حاكم واحد قوي موالي لبريطانيا بدلاً من التعامل مع أميرين يافعيين متنازعين[٢]، وأن بريطانيا كانت تثق بالجمعدار القعيطي، وتعتبره الحاكم في عدن الذي يستطيع أن يؤمن الوجود البريطاني في عدن، ويحمي طرق تجارتها إلى الهند، فضلاً عن مقدرته على التصدي للهجمات الكثيرية، وبذلك يبقى في حضرموت حاكمين أحدهما في الساحل والآخر في الداخل انطلاقاً من سياستها القائمة على مبدأ (فرق تسد)؛ ولأن وحدتها قد تشكل

(١) النوبان: قصة الإنجليز في حضرموت، المرجع السابق، ص٥٢.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٢٢.

خطراً على المصالح الاستعمارية البريطانية في المنطقة، وكانت بريطانيا على إدراك تام بقدرة القعيطي على حسم نزاعه مع الكسادي بمفرده لصالحه ولكنها كانت لا تريد أن يحصل ذلك من دون مساعدتها له لكي يبقى تحت نفوذها ويعترف بفضلها عليه.

إن انحياز بريطانيا إلى جانب الجمعدار القعيطي؛ لأنه كانت لديه ممتلكات وإقطاعيات كبيرة في حيدر أباد بالهند وتستطيع بريطانيا الاستيلاء عليها في حالة تمرده على بريطانيا، كما أن بقاء الساحل الحضرمي بين إمارتين متنازعتين قد يتعرض للهجوم الكثيري والسيطرة عليه فتتعرض بذلك المصالح الاستعمارية البريطانية للخطر؛ بسبب ارتباط آل كثير بالدولة العثمانية، فضلاً عن رغبة بريطانيا في إيجاد حليف قوي لها في هذه المنطقة يساعدها في تصريف البضائع البريطانية في حضرموت.

أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها للمسؤولين البريطانيين في عدن عام ١٢٩٩هـ/ ٥ أكتوبر ١٨٨١م بعدم استعمال القوة العسكرية للاستيلاء على مدينة المكلا وبروم حتى إصدار أوامر أخرى بهذا الشأن.

وفي السادس من أكتوبر أبلغ الجنرال «لوك» حكومته بأن القعيطي على أتم الاستعداد للقيام بعمليات عسكرية بحرية وبرية ضد الكسادي من دون مساعدتها في ذلك[١].

وفي الثامن عشر والتاسع عشر من أكتوبر من نفس العام أبلغ المقيم السياسي حكومته بأنه استجابة لتوسلات النقيب الكسادي

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٩.

وضعت السلطات العثمانية مدينة المكلا تحت إشراف السيد فضل بن علوي فردت على ذلك بأن أمرته بوضع بارجة حربية بريطانية في المكلا، وتجديد الحصار، ومنع أي شخص خاصة السيد فضل من النزول فيها[١].

بعثت حكومة الهند برقية إلى الجنرال «لوك» المقيم السياسي بعدن عام ١٢٩٩هـ/ ٢١ أكتوبر ١٨٨١م أمرته فيها بمساعدة الجمعدار القعيطي على إعادة الاستيلاء على بروم في الحال بدون استعمال القوة العسكرية إن أمكن ذلك، كما أمرته أيضاً بضرورة إرسال البوارج الحربية لاستمرار الحصار على أن يقتصر دورها بعد استيلاء القعيطي على بروم في محاربة القرصنة فقط، وأن يُسمح للجمعدار القعيطي بمواصلة هجومه على الإمارة الكسادية مع إجباره على تقديم التزام بخضوعه للحماية البريطانية[٢].

وفي الثاني والعشرين من أكتوبر من نفس العام سافر الكابتن «هنتر» إلى مدينة المكلا لإبلاغ النقيب الكسادي بأن يضع نفسه تحت رحمة الحكومة البريطانية التي سوف تضمن له معاشاً شهرياً إن هو رضي بذلك، وفي حالة رفضه لهذا الطلب فإنه يعتبر عدواً من أعدائها، ولكن النقيب الكسادي رفض الاتفاقية، كما رفض أيضاً وضع إمارته تحت رحمة الحكومة البريطانية؛ لأنه يعتبرها السبب الأول والأخير في تحول مجريات النزاع لمصلحة الجمعدار القعيطي، وفي هذه الأثناء تقدم تجار مدينة المكلا وأعيانها بمذكرة إلى الكابتن

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص١٩٩.
(2) Ingrams: Doreen and ingrams Leila, OP. Cit, V. 4, P611.

«هنتر» يحتجون فيها على تصرفات الحكومة البريطانية المعادية للنقيب الكسادي معلنين ولاءهم ووقوفهم إلى جانبه في صراعه مع القعيطي[١].

تجاهلت الحكومة البريطانية احتجاج تجار وأعيان مدينة المكلا، وبدأت في تنفيذ مخططها لطرد النقيب الكسادي من إمارته وتسليمها للجمعدار القعيطي، حيث قامت بترحيل الرعايا البريطانيين من مدينة المكلا، كما توجه الكابتن «هنتر» إلى مدينة الشحر حيث طلب من القعيطي التوقيع على اتفاقيتين، نصت الأولى بأن يظل خاضعاً للحكومة البريطانية، ونصت الثانية بأن يتحمل ترتيبات النقيب الكسادي تحت أية ظروف[٢]

ثانياً: استخدام القوة العسكرية البريطانية لإنهاء الإمارة الكسادية:

فشلت كل المساعي البريطانية لإقناع النقيب الكسادي بالتنازل عن إمارته للجمعدار القعيطي، وباءت بعدها بالفشل كل مناوراتها لإرغام النقيب الكسادي بتسليم إمارته للقعيطي أو لبريطانيا على الرغم من الضغوطات التي مارستها عليه، فقد ظل النقيب الكسادي ثابتاً في موقفه ولم يتزحزح من مكانه، ولذلك قررت الحكومة البريطانية استخدام القوة العسكرية لتنفيذ قرارها الخاص بإنهاء الإمارة الكسادية.

تحدث المؤرخ محمد عبدالقادر بامطرف بالتفصيل عن العمليات العسكرية التي اتخذتها السلطات البريطانية لإنهاء الإمارة الكسادية بحسب ما جاء في التقرير الذي قدمه القائد البريطاني «هلتن» الذي

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ١٤٢.

(٢) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٠.

تولى القيام بتنفيذ تلك العمليات ضد النقيب الكسادي حيث ورد فيه ما يأتي:

في الساعة السادسة صباحاً من يوم الأحد بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٨٨١م وصلت البارجتان البريطانيتان (دراجون) و(العربي) إلى ميناء المكلا؛ لغرض فرض حصار تجاري على مدينة المكلا وبروم، وكان يوجد بميناء المكلا حينذاك ما يقارب من ثلاثين سفينة شراعية تجارية حيث صدرت لها الأوامر من القائد البريطاني بأخذ ما يلزم لها من زاد وماء وبتصفية حساباتها مع سلطات الميناء ومغادرة ميناء المكلا إلى أعالي البحار.

وفي يوم الاثنين ٢٤ أكتوبر غادرت البارجة (العربي) ميناء المكلا إلى ميناء بروم لغرض فرض الحصار البحري عليه، وقبل شروق الشمس وضع قائد العمليات العسكرية زورقين أمام ميناء بروم لمنع السفن القادمة من جهة الغرب من دخول الميناء على أن يستمر عمل هذين الزورقين إلى ما بعد الغروب، كما وضع أيضاً زورقين آخرين أمام ميناء المكلا لمنع السفن القادمة من جهة الشرق من الاقتراب إلى منطقة العمليات العسكرية، وفي منتصف الساعة الثالثة بعد الظهر وصلت السفينة (داجمار) إلى ميناء المكلا قادمة من عدن، وكان على ظهرها الكابتن «هنتر».

وفي يوم الثلاثاء ٢٥ أكتوبر صعد إلى ظهر البارجة (دراجون) اثنان من أقرباء الجمعدار القعيطي وسافرت بهما من ميناء المكلا إلى ميناء الشحر لغرض حث القعيطي على الاسراع باستكمال استعداداته العسكرية وليخبره بأن النقيب الكسادي قد فضل الحرب على

الاستسلام، وبأن بريطانيا قد وجهت الإنذارات إلى الرعايا البريطانيين المقيمين بمدينة المكلا بمغادرة المدينة والصعود مع عائلاتهم إلى السفن الحربية البريطانية لهذا الغرض[١].

وفي يوم الأربعاء ٢٦ أكتوبر سافرت السفينة الهندية (داجمار) إلى مدينة الشحر وعلى ظهرها الكابتن «هنتر»، وكانت الاستعدادات العسكرية الكسادية في المكلا وبروم تسير على قدم وساق كحفر الخنادق، وعمليات التحصين بالمتاريس وأكياس الرمل، ونقل بعض المدافع من مواقعها القديمة إلى مواقع أخرى أكثر ملاءمة للمقاومة[٢]

وفي يوم الخميس ٢٧ أكتوبر استولت السفن الحربية البريطانية على سفينتين شراعيتين يملكها النقيب الكسادي إحداهما تسمى (درب الأمان)، والأخرى (فتح الخير).

وفي يوم الجمعة ٢٨ أكتوبر وردت معلومات من الشحر بأن الاستعدادات العسكرية تسير فيها على ما يرام، وأن القوة القعيطية سوف تتحرك من الشحر في مساء الأحد بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٨٨١م[٣]

وفي يوم الأحد ٣٠ أكتوبر ابتدأ قصف بروم بالمدافع حيث تم تدمير بعض الحصون فيها[٤]، وفي نفس اليوم غادرت ميناء المكلا (أربع عشرة) سفينة شراعية تجارية، ولحقت بها بعد الظهر (ثلاث

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤٤، ١٤٥.
(٢) المرجع نفسه، ص١٤٥.
(٣) المرجع نفسه، ص١٤٥.
(٤) المرجع نفسه، ص١٤٦. الكندي: العدة المفيدة، المرجع السابق، ج٢، ص٣٨٥.

عشرة) سفينة أخرى، كما استولت السفن البريطانية على سفينة شراعية ثالثة تابعة للنقيب الكسادي واسمها (الزاهر)، في حين ظلت سفن شراعية أخرى تابعة للنقيب راسية بالقرب من صخور (القالدة)[١] القريبة من ميناء المكلا.

وفي يوم الاثنين ٣١ أكتوبر قطرت السفن الحربية السفن الشراعية التابعة للكسادي إلى ميناء بروم، كما وصل في نفس اليوم الجمعدار عوض بن عمر القعيطي على رأس قوة عسكرية تحملها ثلاث سفن شراعية، ويرافقها عدد من الزوارق لإنـزال الجنود إلى البر لكن المقدم محمد بن عبدالرب الناخبي قائد الحامية الكسادية في بروم رفض التسليم، كما رفض أيضاً الانصياع للنصائح بالرغم من أنه كان يعلم بأنه يواجه قوة تتفوق عليه كثيراً من الناحية العسكرية وأن مقاومته لها لن تجديه نفعاً.

وفي يوم الثلاثاء ١ نوفمبر بدأت القوات القعيطية وعددها (ألف وأربعمائة) مقاتل بالنـزول في بروم تحت قيادة عبدالحبيب بن عامر القعيطي، وكانت القوات الكسادية المرابطة في الحصون تطلق نيران مدافعها على السفن وعلى القوات القعيطية.

وكانت السفن البريطانية ترد على ذلك بإطلاق نيرانها على الحصون الكسادية، وكانت المعركة غير متكافئة حيث تمكن الجنود القعيطيون من احتلال بروم في الساعة الثامنة والنصف صباحاً بعد نـزولهم إليها على دفعات تضم كل دفعة منها (٣٥٠) جندياً، أما

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤٦، ١٤٧.

الحامية الكسادية في بروم فكان عدد أفرادها (١٠٠) جندي، ويحتلون مواقع استراتيجية هامة إلا أن السفن البريطانية كانت تطلق نيران مدافعها عليها فحالت بذلك دون قيامها بمهامها الدفاعية عن بروم[١].

سقطت بعض القنابل الكسادية على بعد ياردات من السفن البريطانية، وبعضها تمر فوق تلك السفن البريطانية، ومنها ما يسقط بين الزوارق والسفن القعيطية، ولكن السفن البريطانية تمكنت من إسكات حصن كسادي به مدفع واحد حاول المتحصنون فيه إزالة المدفع من موقعه غير أن النار البريطانية منعتهم من ذلك، كما سقطت بعض القنابل الكسادية على بعد عشرين ياردة من السفينة (داجمار) ومن السفينة الشراعية التي كان يستقلها الجمعدار عوض بن عمر القعيطي، وعندما تمكنت القوات القعيطية من احتلال أحد الحصون الكسادية وجدت به أربعة قتلى من حاشية الكسادي[٢] التابعين لحامية بروم، كما وجدت قتيلاً خامساً تحت أنقاض الثكنة التي تم منها إطلاق النار على الكومندار «هلتن» في شهر سبتمبر الماضي[٣]

وفي يوم الأربعاء ٢ نوفمبر ١٨٨١م قام الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بتفقد بروم، كما صدرت إليه الأوامر من القائد البريطاني بالتحرك إلى قرية فوَّة[٤]، أما الكابتن «هنتر» فقد عاد إلى عدن تاركاً

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤٦، ١٤٧..

(٢) حاشية الكسادي هم العبيد المماليك الذين اشتراهم النقيب الكسادي وجندهم في جيشه.

(٣) بامطرف: المرجع نفسه، ص١٤٧.

(٤) تقع قرية فوَّة على الساحل بين مدينة المكلا وبروم.

للجمعدار القعيطي[١] مهمة مهاجمة النقيب الكسادي، وكلف الكومندار «هلتن» بتقديم الأمان واللجوء للنقيب الكسادي إذا ما طلب ذلك.

تجمعت القبائل المجاورة لمنطقة الصراع حول الجمعدار القعيطي بعد انتصاره في تلك الحرب على خصمه الكسادي، كما تحركت السفن البريطانية باتجاه الشرق وألقت مراسيها أمام قرية فوَّة حيث نزل إلى البر من إحدى السفن البريطانية أحد التراجمة المترجمين العرب[٢] حاملاً علماً بريطانيا[٣] وقد استسلم له ثلاثون رجلاً، بينما قاومت الحصون الكسادية بفوه بعض الوقت، لكن المدافعين فيها غادروها في الساعة العاشرة مساءً، كما قابل الكومندار «هلتن» عدداً من البدو زعموا أنهم من العكابرة فأخذهم معه حيث قدم لهم القهوة، ثم أرسلهم إلى بروم لمقابلة الجمعدار عوض القعيطي هناك[٤]

وفي يوم الخميس ٣ نوفمبر من نفس العام أصبحت الحصون الكسادية في فوَّة خالية من المدافعين، كما وصل إليها في نفس الوقت الجمعدار عوض القعيطي حيث استلم القرية من الإنجليز، وكان يرافقه في ذلك عبدالحبيب بن عامر القعيطي وأخوه محسن ومجموعة كبيرة

---

(١) كانت قوات الجمعدار القعيطي تتكون من (٢٠٠٠) جندي، بينما كانت القوات الكسادية تتكون من (٧٠٠) جندي فقط.

(٢) كان على ظهر سفينة القيادة البريطانية ثلاثة عرب يجيدون الترجمة هم علي عقوبي، وصالح جعفر، وعبدالله العزيبي.

(٣) إن رفع العلم البريطاني على السفن المهاجمة للممتلكات الكسادية يعتبر في رأي الباحث دليلاً قاطعاً على أن العمليات الحربية العسكرية كانت تجري تحت إمرة الحكومة البريطانية.

(٤) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص ١٤٧.

من الجنود والبدو بلغ عددهم حوالي (ألفي) مقاتل، بعد ذلك توجهت السفن البريطانية والقعيطية صوب مدينة المكلا لمهاجمتها، ولكن النقيب الكسادي طلب من الكابتن «هنتر» إيقاف الزحف القعيطي على المكلا مبدياً استعداده لقبول الشروط البريطانية، ونتيجةً لذلك وافق قائد العمليات العسكرية على طلب النقيب الكسادي، وأمر الجمعدار القعيطي بالتوقف عن الزحف على بعد ميلين من مدينة المكلا[١]، وهنا يبدو واضحاً دور السلطات البريطانية في طرد القوات الكسادية من بروم وقرية فوَّة وتسليمها مباشرة الجمعدار القعيطي.

إن استسلام الكسادي ورضوخه للشروط البريطانية القعيطية يعود في رأي الباحث إلى العوامل الآتية:

١- لم يكن أمام النقيب الكسادي خيار غير الاستسلام وتسليم ما تبقى من إمارته بما فيها عاصمته مدينة المكلا للقعيطي حقناً للدماء وحفاظاً على الممتلكات الشخصية لأسرته وتجنباً للخراب والدمار.
٢- عدم قدرة النقيب الكسادي على مواجهة القوات البريطانية والقعيطية التي تتفوق على قواته من حيث العدد والعتاد.
٣- انحياز قبائل المناطق المحيطة بالمكلا إلى جانب الجمعدار القعيطي وإعلان ولائها له بعد استيلائه على بروم وعدم مشاركتها إلى جانب النقيب الكسادي في الدفاع عن مدينة المكلا إذا ما قرر المقاومة وصدّ العدوان البريطاني عليها.

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص ١٤٧، ١٤٨. البكري: تاريخ حضرموت السياسي، ج٢، ص٩.

٤- لم يكن بمقدور النقيب الكسادي الاستعانة بأي قوة أخرى؛ لمساعدته في مقاومة الأطماع القعيطية في ممتلكاته، ولا سيما بعد قيام البريطانيين بتحذير آل كثير من تقديم المساعدة للنقيب الكسادي مقابل السماح لهم بالاستيراد والتصدير عبر مينائي المكلا والشحر، فضلاً عن عدم استعداد آل كثير للتضحية بهذا المكسب الذي طالما انتظروه طويلاً، فضلاً عن عدم استعدادهم حينذاك للدخول في مغامرة غير مضمونة النتائج.

٥- أن الدولة العثمانية المنعوتة حينذاك بـ(الرجل المريض) كانت غير قادرة على تقديم المساعدة للنقيب الكسادي بالرغم من ادعائها بتبعية حضرموت لسيادتها.

٦- تعرض مدينة المكلا ولا سيما بعد استيلاء الجمعدار القعيطي على بروم للحصار التجاري البحري من قبل البريطانيين، والبري من قبل القعيطي بحيث أصبحت معزولة حتى عن المناطق التي تزودها بالمواد الغذائية.

٧- قيام بريطانيا بإرغام رعاياها الهنود على مغادرة مدينة المكلا وتصفية حساباتهم فيها ملحقة بذلك أضراراً جسيمة بالاقتصاد الكسادي الذي يعتمد على إيرادات الميناء بدرجة رئيسية.

٨- انحياز بعض وجهاء يافع للجمعدار القعيطي[١] لا سيما بعد

---

(١) كان موقف وجهاء يافع إلى جانب الجمعدار القعيطي واضحاً في السابق عندما حاول الكسادي إرغام الجمعدار القعيطي للتوقيع على اتفاقية تقضي بتخليه عن مطالبته بالديون عندما نجح الكسادي في إخراج الجمعدار القعيطي من مدينة المكلا عقب المحاولة القعيطية الفاشلة للاستيلاء على المكلا في عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م.

سيطرته على بروم.

وانطلاقاً من تقرير «هلتن» يتبين للباحث أنه لم يعد أمام النقيب الكسادي سوى خيارين لا ثالث لهما، الخيار الأول هو المقاومة حتى الموت، وقد جرّب النقيب الكسادي هذا الخيار في بروم ولم يحقق النتائج المرجوة منه، فضلاً عن إدراك النقيب بأن نتائج هذا الخيار لن تكون في مصلحته ولا في مصلحة رعاياه سكان مدينة المكلا، أما الخيار الثاني فهو تسليم مدينة المكلا لخصمه الجمعدار القعيطي؛ تجنباً للخسائر المادية والبشرية، ولعله كان يأمل في موافقته على شروط التسليم أن يؤثر في نفوس صانعي السياسة البريطانية فيحدث تغير فيها أو على الأقل أن لا تكون شروط الاستسلام قاسية عليه وعلى إمارته.

وفي ٣ نوفمبر ١٨٨١م قدّم قائد العمليات العسكرية البريطانية إلى النقيب عمر بن صلاح الكسادي شروط التسليم وهي:

١- على النقيب الكسادي أن يسلم قائد العمليات البريطانية مدينة المكلا، وجميع الحصون الواقعة في المكلا والبقرين.
٢- ابتداءً من الغد لن يُرفع العلم الكسادي[١].

(١) لم يعثر الباحث على أية معلومات حول العلم الخاص بالإمارة الكسادية حيث لم تشر إليه المصادر والمراجع التي تم الاطلاع عليها، ويعتقد الباحث أن العلم للإمارة الكسادية هو نفسه العلم العربي الذي يتكون من قطعة قماش حمراء في زاويته اليسرى من الأعلى صورة هلال، وهو ما يميل إليه الباحث والمؤرخ عبدالرحمن عبدالكريم الملاحي انطلاقاً من أن ربابنة وسفن أهل الحامي كانوا يرفعونه على سفنهم.

٣- يمنع ذهاب أي شخص، رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً إلى فوَّة، وكل من يخالف أمر المنع سوف تطلق عليه النار.

٤- على الجنود الكساديين الخروج من جميع التحصينات الواقعة خارج مدينة المكلا مع شروق شمس الغد، وعليهم جلب المدافع التي لديهم إلى القلعة (النوبة)[١] على الساحل الغربي، وأن توضع هذه المدافع خارج القلعة المذكورة وفوهاتها صوب قارة المكلا.

٥- على الحصون الواقعة على (قارة جبل الغار الأحمر)[٢] وعلى (المشراف) وتلك الحصون المؤدية إلى البقرين عليها كلها أن ترفع الأعلام البيضاء.

٦- إذا شاء الكسادي تسليم البلاد للقائد البريطاني فله ذلك، وسوف يمنع الجمعدار القعيطي من الاستيلاء على مدينة المكلا إلا بعد التسليم.

٧- تُعطى للجنود الكساديين مهلة ثمانية وأربعين ساعة لجلب مدافعهم إلى قلعة (النوبة).

٨- تعتبر السفن الكسادية التي استولت عليها السفن الحربية البريطانية غنائم حرب، وسوف يُسمح للنقيب الكسادي استخدامها لنقل أفراد عائلته.

٩- أن يسافر النقيب عمر بن صلاح الكسادي واثنان من أفراد أسرته إلى عدن على متن السفينة الحربية البريطانية (دراجون) على أن

---

(١) كانت قلعة (النوبة) تقع جنوب مسجد عمر بالمكلا.

(٢) يشرف جبل الغار الأحمر على خور المكلا من الجهة الغربية حالياً.

توفر لهم السلطات البريطانية الحماية اللازمة لذلك.

١٠- أن تتكفل السلطات البريطانية بدفع معاش شهري للنقيب عمر بن صلاح الكسادي، وأن يحظى بمعاملة حسنة من قبل السلطات البريطانية.

١١- سوف يتم تقديم خطة تفصيلية للطريقة التي بواسطتها يتم استلام مدينة المكلا من النقيب الكسادي فيما بعد[١].

إن جميع شروط التسليم - في رأي الباحث - كانت لمصلحة الجمعدار القعيطي، وأنها كانت قاسية على النقيب الكسادي؛ لأنها تستهدف إنهاء إمارته، وأن السلطات البريطانية هي التي فرضتها على النقيب الكسادي؛ لأنها كانت تملك القوة العسكرية القادرة على احتلال مدينة المكلا وطرد النقيب الكسادي منها في حالة رفضه لهذه الشروط، وتتحمل السلطات البريطانية من وجهة نظر الباحث المسؤولية الأولى في إنهاء الإمارة الكسادية واستيلاء الجمعدار القعيطي عليها، فالسلطات البريطانية هي التي قصفت قرية بروم بمدافعها، وكانت سفنها تحاصر مدينة المكلا، وهي التي قامت بتسليم قرية فوَّة للجمعدار القعيطي، ومن ذلك يتبين أن الجمعدار القعيطي كان يحارب النقيب الكسادي تحت راية بريطانيا، وقد يعتقد البعض بأن الغرض من اشتراط السلطات البريطانية بتسليم مدينة المكلا لها هو لمنع حصول أي احتكاكات بين النقيب الكسادي والجمعدار القعيطي، لكن الباحث يرى بأن بريطانيا أرادت من ذلك الانتقام من النقيب الكسادي الذي

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤٨، ١٤٩.

ظل يرفض كل الاتفاقيات ومقترحات الحلول التي عرضتها عليه، كما أن اشتراط بريطانيا تسليم مدينة المكلا لها كان من أجل أن يكون لها فيما بعد الفضل في تسليمها للجمعدار القعيطي، فيعترف بفضلها وينصاع لتعليماتها وأوامرها.

وفي يوم الجمعة ٤ نوفمبر أعيدت ثلاث سفن كسادية من بروم إلى مدينة المكلا، وفي الساعة الثامنة صباحاً عقد اجتماع بين القائد البريطاني والنقيب الكسادي حضره سكرتير النقيب الشيخ مبارك باني، وفي الاجتماع طلب النقيب من القائد البريطاني السماح له بالسفر من مدينة المكلا إلى زنجبار، كما طلب منه أيضاً توقيعاً باستلامه المدافع والمؤن والذخيرة التي استولت عليها القوات القعيطية، ولكن القائد البريطاني رفض هذين المطلبين ومنح النقيب مهلة ثمانية أيام تبدأ من يوم السبت ١١ ذي الحجة ١٢٩٩هـ/الموافق ٥ نوفمبر ١٨٨١م ليكون خلالها هو وعائلته ومن معه مع أمتعتهم على ظهر السفن الراسية في ميناء المكلا.

بعد ذلك طلب النقيب الكسادي من القائد البريطاني ثلاث سفن إضافية لنقل أمتعته فوافق القائد البريطاني على ذلك، وأمر القعيطي بدفع أجرة هذه السفن الثلاث الإضافية، كما طلب النقيب الكسادي أيضاً بإعادة سفنه إليه، وبأن تقطرها السفن الحربية البريطانية إلى عدن، ويبدو أنه كانت لديه بعض الشكوك في مهاجمة الجمعدار القعيطي لسفنه ولذلك طلب لها الحماية، ووافق القائد البريطاني على ذلك الطلب، ثم أصدر القائد البريطاني أمراً يقضي بإخراج الجنود الكساديين من حصون المكلا والبقرين وحصن (ثمي)، وأن تحتل

القوات القعيطية الحصون الستة[١] التي تسيطر على مداخل مدينة المكلا من جهة البقرين، والبقاء فيها حتى مغادرة النقيب لمدينة المكلا[٢].

أصدر القائد البريطاني إلى النقيب أمراً بجلاء الوحدات الكسادية من الحرشيات وروكب وثلة في صباح يوم الثالث عشر من ذي الحجة الموافق السادس من نوفمبر.

وقد كتبت هذه الشروط في وثائق تم عرضها على عبدالحبيب بن عامر القعيطي قائد القوات القعيطية للمراجعة، وبعدها تمت التوقيعات عليها، وتم تسليم النقيب الوثائق الأصل، وسلمت نسخة منها للجمعدار عوض، وفي نفس اليوم شحنت أمتعة النقيب في السفن الكسادية[٣].

وفي يوم السبت ٥ نوفمبر نزل الجنود البريطانيون إلى المكلا، ولم يحضر النقيب الكسادي عند نزولهم؛ لأنه كان مشغولاً بإجلاء قواته من جميع الحصون طبقاً للاتفاق، واستولت القوات القعيطية التي بلغ عدد أفرادها حوالي (ألفين وأربعمائة) مقاتل على المراكز العسكرية المنصوص عليها في وثيقة التسليم، حيث مرت هذه القوات في طوابير

---

(١) الحصون الستة التي تسيطر على مداخل مدينة المكلا، وهي حصن النقع، حصن المنورة، حصن الغار الأحمر، حصن الشرج، حصن باحوش، حصن المشراف.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٤٩. البكري: تاريخ حضرموت السياسي، ج٢، المرجع السابق، ص٩.

(٣) السفن الكسادية التي نقلت فيها أمتعة النقيب الكسادي هي الزاهر، فتح الخير، درب الأمان.

تحت العلم البريطاني وتلقت التحية من ثلة من الجنود البريطانيين، كانت تؤدي التحية للعلم البريطاني حين مرور القوات القعيطية تحته[١].

وفي يوم السادس من نوفمبر استولت القوات القعيطية على روكب، والحرشيات، وثلة باعمر بسلام[٢]

وفي يوم الاثنين السابع من نوفمبر قابل القائد البريطاني عدداً من تجار المكلا وأعيانها ومقادمتها، وكان بينهم سبعة من مقادمة العساكر الكسادية حيث طلبوا الحماية من القائد البريطاني، وفي نفس اليوم مات جنديان بريطانيان متأثرين بمرض (الكوليرا) حيث جرى تكفينهما ورمي بجثتيهما في البحر، وانتشر مرض (الكوليرا) في مدينة المكلا.

وفي يوم الأربعاء التاسع من نوفمبر بدأ خدم النقيب الكسادي وأطفاله في الصعود على ظهر السفينة الشراعية، أما النساء فسوف يصعدن على ظهر السفينة بعد غروب الشمس[٣].

وفي يوم الخميس العاشر من نوفمبر سلم النقيب القلاع واحدة بعد الأخرى إلى الكومندار «هلتن» الذي قام بتسليمها إلى القوات

---

(١) إن مرور القوات القعيطية تحت العلم البريطاني وتأدية التحية من قبل الجنود البريطانيين للجنود القعيطيون من وجهة نظر الباحث يعتبر دليلاً على أن جميع العمليات التي جرت لإنهاء الإمارة الكسادية كانت تحت إشراف القوات البريطانية، وأن سيطرة الجمعدار القعيطي على مناطق الإمارة الكسادية كان تحت السيادة البريطانية، كما أنه يدلل على تبعية القوات القعيطية للقوات البريطانية.

(٢) في سبيل الحكم: المرجع السابق، ص١٤٩، ١٥٠.

(٣) المرجع نفسه، ص١٥٠.

Ingramš Doreen and Ingramš Leilã op̃ cit. v. 4. p611.

القعيطية، وفي نفس اليوم أصبحت مدينة المكلا في قبضة الجمعدار القعيطي، ومن على ظهر الباخرتين (عرب) و(دراجون) تلقى القائد البريطاني خبراً من النقيب بمغادرة جميع أتباعه مدينة المكلا وصعودهم على ظهر السفن، وعند طلوع النقيب على ظهر السفينة سلم سيفه إلى القائد البريطاني[١]، وتبعه في ذلك القائد عبدالحبيب بن علي الكسادي، وفي الساعة الثامنة مساءً أقلعت السفن بالنقيب وجماعته من شواطئ مدينة المكلا إلى ميناء عدن.

وفي مساء يوم السبت الثاني عشر من نوفمبر وصل النقيب عمر بن صلاح الكسادي إلى عدن، وفي اليوم الثاني دخلت بقية السفن وعددها (١٣) سفينة شراعية، وكان عدد الذين يرافقون النقيب الكسادي عند وصوله عدن (٢٨٠٠) شخصاً، فيهم عدد من الجنود الذين فضلوا الرحيل ومغادرة مدينة المكلا مع النقيب الكسادي[٢].

لم تسمح السلطات البريطانية في عدن لأحد من رعايا النقيب وحاشيته بالنزول في عدن إلا بعد اثنين وعشرين يوماً، كما رفضت طلباً للنقيب الكسادي بمقابلة حاكم عدن ولو لمدة خمس دقائق، ثم صعد الكابتن «هنتر» وصالح جعفر إلى ظهر السفينة الشراعية التي يستقلها النقيب وقدما إليه وثيقة بيع مدينة المكلا وبروم مكتوبة باللغة

---

(١) تسليم السيوف للقائد البريطاني يدل على أن استسلام النقيب الكسادي للإنجليز وليس للجمعدار القعيطي، وأن استسلامه كان لبريطانيا العظمى وليس للجمعدار القعيطي؛ لكي تعيده إلى عرشه مستقبلاً.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٠، ١٥١.
Ingram's: Doreen and Ingram's Leila, OP. cit, V. 4, P611.

الإنجليزية للتوقيع عليها فرفض التوقيع عليها[١].

وفي رأي الباحث يدل هذا الرفض على إصرار النقيب الكسادي في استعادة إمارته، وأثبت للسلطات البريطانية بأنه لن يساوم ولن يتنازل أو يبيع بلاده مهما كانت الظروف المحيطة به ومهما كانت عواقب هذا الموقف، كما أن ذلك يدل أيضاً على أن النقيب الكسادي كان مرغماً في التوقيع على شروط التسليم تحت تهديد السلطات البريطانية ومحاصرة سفنها لبلاده وتهديدها بتدميرها.

وفي رسالة بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٨٨١م أبدى المقيم السياسي في عدن للنقيب الكسادي عدم اعتراضه على ذهابه إلى زنجبار شريطة أن يحصل على موافقة من الحكومة البريطانية ومن سلطات زنجبار على ذلك، وقد وافق سلطان زنجبار على استقبال النقيب عمر بن صلاح الكسادي وعائلته فقط، أما أتباع النقيب الكسادي فقد قررت الحكومة البريطانية توزيعهم على المناطق قليلة السكان من المناطق المجاورة لعدن أو تشغيلهم في صناعات مفيدة[٢]، وإعادة البعض منهم إلى مدينة المكلا، كما وجدت رسالة أخرى من المقيم السياسي تطالب بعدم السماح للنقيب الكسادي بالذهاب إلى زنجبار ولكي لا يشكل قوة كبيرة في زنجبار تعرقل تنفيذ السياسات البريطانية فيها[٣].

وبسبب عدم سماح السلطات البريطانية في عدن لبعض أتباع النقيب بالنـزول في عدن اتجه بعضهم إلى لحج وبلحاف ويافع، في حين عاد بعضهم إلى مدينة المكلا، أما النقيب الكسادي فقد غادر

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(2) Ingram's: Doreen and Ingram's Leila, OP. cit, V. 4, P612, 614.

(3) Ibid, P615.

عدن في السابع من ديسمبر يرافقه (ألف) من أفراد أسرته وأتباعه متوجهاً إلى زنجبار بشرق إفريقيا[١]

وفي ٢٠ محرم عام ١٢٩٩هـ/ ١٢ ديسمبر ١٨٨١م تلقى مساعد المقيم السياسي بعدن صالح جعفر رسالة من النقيب الكسادي يخبره فيها بأنه لن يذهب إلى بلد السيد برغش، وأنه قد سمح لثلاثين من أتباعه بالذهاب إلى ثلة الجعفريين وإلى شقرة، وبأنه أبقى عبدالحبيب الكسادي وخمسة عشر رجلاً من أتباعه رفضوا الذهاب معه إلى زنجبار، وأنه سيتم توزيع بقية رجاله استجابة لرغبة الحكومة البريطانية[٢]

وصل النقيب عمر بن صلاح الكسادي إلى زنجبار في الثامن عشر من يناير عام ١٨٨٢م حيث استقبله سلطانها السيد برغش[٣] استقبالاً

---

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(2) Ingram's: Doreen and Ingram's Leila, OP. cit, V. 4, P616, 617.

(٣) أشار ابن عبيداللاه السقاف إلى أن السلطان برغش حاكم زنجبار رفض استقبال النقيب عمر بن صلاح الكسادي بسبب حادثة حصلت في عهد الكساديين لبعض ملاحي زنجبار في سواحل مدينة المكلا إلا أن مستشاريه طلبوا منه السماح للنقيب بالنـزول فوافق على ذلك، ويرى الباحث بأن السلطات البريطانية هي التي تقف وراء ما ذكره ابن عبيداللاه من رفض سلطات زنجبار لاستقبال النقيب الكسادي وأتباعه؛ لأنها كانت تسعى إلى زرع اليأس في نفس النقيب الكسادي حتى لا يفكر في استعادة إمارته؛ ولأن هذا الرفض كان قبل مغادرة النقيب الكسادي لعدن وليس بعد ذلك بدليل أن سلطان زنجبار قد وافق في ١٥ نوفمبر عام ١٨٨١م على استقبال النقيب الكسادي مع أفراد عائلته فقط في زنجبار؛ لأنه كان يخاف على بلاده من أتباع النقيب الكسادي، كما أن السلطات البريطانية تخوفت من اتجاه النقيب الكسادي مع جميع أتباعه إلى زنجبار مما قد يعرقل تنفيذ السياسات البريطانية في زنجبار، لذلك سمحت له فيما بعد بالمغادرة إلى زنجبار. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٢، ص٧٧.

كريماً، وقرر له مرتباً شهرياً قدره (ألف) ريال، وتفيد رسالة من حكومة الهند البريطانية إلى المقيم السياسي في عدن بتاريخ ٢٩ أبريل عام ١٨٨٢م بأن عبدالله بن عمر القعيطي قد دفع مبلغ (مائة ألف) دولار إلى المقيم السياسي هي نفقة إعالة النقيب عمر بن صلاح الكسادي في مكان إقامته[١]

وفي منفاه بذل النقيب عمر بن صلاح الكسادي محاولات عديدة لاستعادة إمارته فراسل بهذا الغرض آل كثير الذين أرسلوا وفداً منهم[٢] إلى سلطان لحج لتكوين جبهة موحدة لمساعدة الكسادي في العودة إلى حكم إمارته، إلا أن سلطان لحج رفض أن يشترك معهم في ذلك، وأشار عليهم بالذهاب إلى سلطان زنجبار، ونتيجة لذلك فشل الوفد في تحقيق المهمة وعاد إلى سيئون[٣]، ويعود سبب هذا الفشل في رأي الباحث إلى ارتباط حاكم زنجبار ولحج باتفاقيات مع السلطات البريطانية تمنعهم من إقامة أي علاقات مع أي دولة أخرى إلا بعد موافقة السلطات البريطانية التي هي المتسبب الرئيسي في إبعاد النقيب

(1) I hgrams Doreen and Leila op, cit, v. 4, p.626.

(٢) يتكون الوفد الكثيري الذي أرسل لمطالبة السلطات البريطانية بإعادة النقيب الكسادي إلى إمارته من عبود وعبدالله بن صالح، وعائض بن سالمين، وعيدروس بن صالح بن حسن بن صالح البحر، فذهبوا إلى سلطان لحج فضل ابن علي العبدلي الذي أكرم وفادتهم، ولكنه رفض الانضمام إليهم تخوفاً من اتخاذ السلطات البريطانية أي إجراءات عقابية ضده، ولعل السلطات البريطانية هي من أشار عليه بالرفض. السقاف: المصدر نفسه، ص٧٧.

(٣) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٢. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٨. السقاف: بضائع التابوت، المصدر السابق، ج٢، ص٧٧.

الكسادي عن إمارته.

ظل النقيب عمر بن صلاح الكسادي من منفاه في زنجبار يطالب السلطات البريطانية بإعادته إلى إمارته، ففي رسالة بعث بها عام ١٣٠١هـ/ ٣١ مارس ١٨٨٣م إلى نائب الملكة بالهند أشار فيها إلى الظلم الذي لحق به من قرار الحكومة البريطانية بنفيه من بلاده وتسليمها للجمعدار القعيطي دون وجه حق، كما نفى فيها أنه طلب الحماية العثمانية التي اتخذتها السلطات البريطانية ذريعة لانحيازها إلى جانب الجمعدار القعيطي وإقصائه من إمارته باستخدام القوة العسكرية، وأشار أيضاً إلى المعاملة السيئة التي تعرض لها مع أتباعه من حاكم عدن، وفي نهاية رسالته طالب الحكومة البريطانية بإعادة النظر في قرارها وتحقيق العدالة البريطانية بإعادة إمارته إليه[١]

ويتبين للباحث من هذه الرسالة أن النقيب الكسادي لا يزال يعلق الآمال على الحكومة البريطانية في عودته إلى إمارته بالرغم من أنها كانت السبب الرئيسي في إزالته منها، وأن قيامه بتوجيه الرسالة مباشرة إلى نائب الملكة في الهند وليس إلى السلطات البريطانية في عدن أو إلى حكومة الهند البريطانية؛ لأنه يعتقد بأن القرارات التي صدرت ضده في نـزاعه مع الجمعدار القعيطي هي من صنع المقيم السياسي في عدن وبعض أعوانه في حكومة الهند البريطانية، وليس من صنع نائب الملكة البريطانية في الهند، لعله يجد لديه آذاناً صاغية ترفع عنه الظلم

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٢. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٨.

وتحقق له العدل بإعادته إلى حكم إمارته، ويبدو أن النقيب الكسادي لم يكن يدرك طبيعة السياسات الاستعمارية لتلك الدول التي تهتم بمصالحها الاستعمارية على حساب حرية الدول والشعوب الأخرى.

لم يتلق النقيب عمر بن صلاح الكسادي رداً من نائب الملكة في الهند على رسالته إلا أن سكرتير حكومة الهند البريطانية (قسم الشؤون السياسية الخارجية) بعث برسالة إلى المعتمد البريطاني في زنجبار مرفقاً بها نسخة من رسالة النقيب عمر الكسادي طالبه فيها بمقابلة النقيب الكسادي وتفهيمه باستحالة إعادة المكلا إليه، وأن عليه أن يتقبل مصيره، وأن يعيش على المبالغ الموضوعة باسمه لدى حاكم عدن، ومن المبالغ المستمرة في سندات حكومة عدن[١].

وقد أجاب المعتمد البريطاني في زنجبار على هذه الرسالة بخطاب في عام ١٣٠١هـ/ ٢١ يوليو ١٨٨٣م بأنه قد أبلغ النقيب عمر بن صلاح الكسادي بفحوى خطاب سكرتير حكومة الهند، وأن النقيب يرفض الموافقة على بيع بلاده، وأنه كان متفوقاً على الجمعدار القعيطي في القوة، كما رفض استلام المبلغ من القعيطي ثمناً لبلاده[٢]، وأوضح أيضاً بأن النقيب لم يقدم بلاده مختاراً ولم يفرط فيها، وبهذه الرسالة يسدل الستار على النزاع الكسادي - القعيطي الذي استغرق حوالي عشرة أعوام وحسم لصالح الجمعدار القعيطي بسبب الانحياز البريطاني الكامل

(١) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٢.

(٢) ظل النقيب الكسادي يرفض استلام المبلغ حتى أغسطس ١٨٨٨م عندما وافق على استلامه، ولكنه لم يستلمه فعلياً بل تركه إلى أن جاء ورثته من بعده وتقاسموه بعد ذلك فيما بينهم. بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٣.

نحوه، واستخدام القوة العسكرية البريطانية لتسوية النزاع، وإجبار النقيب الكسادي على التخلي عن إمارته للقعيطي والقبول بالعيش في المنفى بقية حياته، وبهذه الطريقة تمكنت بريطانيا من توحيد الساحل الحضرمي تحت السيادة القعيطية وخضوعها للحماية البريطانية[١].

وخلال عام ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م وجه النقيب عمر بن صلاح الكسادي عدة رسائل إلى حاكم عدن المقيم السياسي الجنرال «جيمس بلير» (James Blair) يطالبه فيها بإعادة النظر في قضيته، فأبلغه المقيم السياسي بأن الحكومة البريطانية قد قررت الأمر بعد دراسة شاملة، وأنه لا يستطيع التدخل في ذلك، وحث النقيب على تقبل الوضع، وأن يعمل الترتيبات لسحب المبلغ المودوع لمصاريفه.

وفي عام ١٣١٦هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٩٨م تلقت الحكومة البريطانية من المعتمد البريطاني في زنجبار برقية ينعي فيها وفاة النقيب عمر بن صلاح الكسادي[٢]، وبوفاة النقيب عمر بن صلاح الكسادي انتهت مطالبة الأسرة الكسادية بالعودة إلى حكم الإمارة الكسادية في حضرموت.

وقد حزن أهل المكلا حزناً شديداً على رحيل أميرهم النقيب الكسادي وظلوا فترة من الزمن يترقبون عودته ويدعون الله الاستجابة لهم قائلين:

يـــا الله يـــا مـــجـــيـــب شل القعيطي وهات النقيب.

(١) عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري، المرجع السابق، ص٢٠٨.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم، المرجع السابق، ص١٥٤، ١٥٥.